

أعمال مؤتمر: لبنان الكبير 1920 - 1996، (12- 14 أيار 1997)، ص 331-391. الجهة المنظمة:
الجامعة اللبنانية/ كلية الآداب والعلوم الإنسانية - الفرع الثاني.

"مبدأ هالشتاين" والصراع بين الدولتين الألمانيتين في لبنان 1953-1972

عبد الرؤوف سنو
الجامعة اللبنانية

إثر هزيمتها في الحرب العالميّة الثانية عام 1945، فقدت ألمانيا وحدتها السياسيّة وجرى تقسيمها إلى مناطق عسكريّة محتلة تقاسمتها كلّ من الولايات المتّحدة الأميركيّة والاتحاد السوفياتيّ وفرنسا وبريطانيا بانتظار إعادة توحيدها مجدداً. كذلك، فسّمت برلين بدورها بين هذه الدول، ووضعت بداية تحت سلطة رباعيّة مشتركة إلى أن يحين اليوم الذي أصبح فيه مركزاً للحكومة الألمانيّة المنشودة. لكن وفاقاً دولياً حول ألمانيا موحدة لم ير النور، إذ سرعان ما توتر الوضع الدوليّ وأخذ ينذر بحرب باردة بين الاتحاد السوفياتيّ من جهة والدول الغربيّة بزعامة الولايات المتّحدة الأميركيّة من جهة أخرى، ما أسفر في عام 1949 عن انقسام ألمانيا إلى دولتين متنافستين: ألمانيا الإتحاديّة، التي سارت في سياسة الاندماج بالغرب (اتفاقيات باريس الثلاث عام 1954/1955) و"حلف الناتو"،¹ ودولة ألمانيا الديمقراطيّة التي اعتمدت الاشتراكيّة نظاماً اجتماعياً وارتبطت بالكتلة (الشرقيّة) و"حلف وارسو".²

بعد شهر على انتهاء الحرب العالميّة الثانية، قام السوفيّات في مناطق احتلالهم في شرق ألمانيا بسلسلة من الإجراءات السياسيّة والاقتصاديّة والإداريّة هدفت إلى قيام نظام سياسيّ مركزيّ على الأنموذج الاشتراكيّ لمواجهة التحدّي الغربيّ. فأجريت انتخابات في أيلول 1946 أوصلت "الحزب الاشتراكيّ الموحد" (SED) الخاضع نفوذها إلى السلطة. وفي 7 تشرين الأول عام 1949، أعلن عن إنشاء "جمهورية ألمانيا الديمقراطيّة" (Deutsche Demokratische Republik)، التي حصلت على اعتراف موسكو ودول المعسكر الشرقيّ بها. وفي مقابل الخطوات السوفيّاتيّة، عمل الغرب عام 1948 على توحيد المناطق الألمانيّة الغربيّة التي احتلها، ودعم في 21 أيلول 1949 قيام "جمهورية ألمانيا الإتحاديّة" (Bundesrepublik Deutschland)، وسبق ذلك صدور الدستور (23 أيار)، وإجراء انتخابات حرّة (14 آب)، وتشكيل حكومة ضمّت ائتلاًفاً حزبيّاً (15 أيلول).

1- سياسة كلّ من برلين (الشرقيّة) وبون في الوطن العربيّ

أدى إنشاء كلّ من ألمانيا الإتحاديّة وألمانيا الديمقراطيّة وارتباطه بالصراع بين الشرق والغرب (الحرب الباردة) إلى اتهامات متبادلة بين الدولتين الألمانيّتين حول مسألة تمثيل الشعب الألمانيّ. فمنذ البداية، اعتبرت حكومة بون نفسها، وبدعم من القوى الغربيّة وبنصّ دستوريّ، أنّها خليفة "الرايخ الثالث" والممثل الشرعيّ الديمقراطيّ الوحيد للشعب الألمانيّ التي من واجبها إعادة توحيدها.³ وقد اتهمت بون ألمانيا الديمقراطيّة بأنّها صنيعة موسكو وليست شرعيّة ولا تحمل إمكانيّة الاستمرار،

تحكمها أقلية شيوعية بعيدة عن الديمقراطية والتأييد الشعبي. فسارت قُدماً منذ عام 1955 في سياسة لعزلها دولياً،⁴ مستخدمة في ذلك "سلاحاً" سياسياً - اقتصادياً وهو ما عرف بـ "مبدأ هالشتاين" (Die Hallstein Doktrin)⁵ الذي قضى بقطع علاقاتها الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية بكل دولة تعترف ببرلين (الشرقية) واعتباره "عملاً غير ودي يزيد من تعميق الانقسام في ألمانيا".⁶ وكان "مبدأ هالشتاين" سوطاً موجهاً ضد ألمانيا الديمقراطية لمنعها من الحصول على الشرعية الدولية خارج المعسكر الشرقي، وفي الوقت نفسه ضد دول العالم الثالث، التي تعتمد على مساعدات التنمية الاقتصادية التي كانت تقدمها لها حكومة ألمانيا الاتحادية، كي لا تُقدم على الاعتراف بحكومة برلين.⁷

وفي المقابل، سارت حكومة برلين بداية في سياسة تقوم على التنصل من إرث "الرايخ الثالث" (النازية وجرائم الحرب) واعتبار نفسها ألمانيا الجديدة الديمقراطية الساعية إلى السلام وإقامة مناطق منزوعة من السلاح النووي في وسط أوروبا. وقد توقعت حتمية انتصار نظامها الاشتراكي وسيادته على كل ألمانيا، مما يكفل نحو الماضي النازي وعدم انطلاق حرب جديدة من أراضيها.⁸ كما عمدت إلى إرباك علاقة ألمانيا الاتحادية بالدول الغربية والناطو،⁹ والتشهير بها لدى دول العالم الثالث واثامها بتمثيل القديم والعسكارية النازية وهيمنة العناصر الاستعمارية-الإمبريالية عليها،¹⁰ والتي من على أرضها اندلعت حربان عالميتان.¹¹ وبعد عام 1955، أي منذ أن أقيمت العلاقات الدبلوماسية بين بون وموسكو وتكرست نظرية الدولتين الألمانييتين، التي جرى التعبير عنها نهائياً ببناء جدار برلين عام 1961، سارت ألمانيا الديمقراطية قُدماً في سياسة تقوم على الادعاء بأنها إحدى الدولتين اللتين خلفتا الرايخ الألماني، وأخذت تروج إلى أن حل المسألة الألمانية ومسألة برلين الغربية، بهدف إزالة التوتر في أوروبا، لا يتم - على عكس "نوايا حكومة بون الانتقامية" - إلا سلماً ومن خلال معاهدة سلام بين الدولتين الألمانييتين تعترف بموجبها كل واحدة بالأخرى كحقيقة لا يمكن نكرانها.¹²

وفي سبيل خرق "مبدأ هالشتاين" وتثبيت نظرية الدولتين الألمانييتين، عمدت ألمانيا الديمقراطية إلى الانفتاح على دول العالم الثالث في آسيا وإفريقيا وأميركا الجنوبية، والسير قُدماً في سياسة طويلة النفس للحصول منها على الاعتراف الدبلوماسي وتطبيع العلاقات معها. ولتحقيق هذا الهدف، عملت بنجاح، وباعتراف بون،¹³ على تقوية مصالحها التجارية وإنشاء الممثلات التجارية¹⁴ وتوسيع علاقاتها القنصلية والفنية-التقنية والثقافية والرياضية والإعلامية مع تلك البلدان والتضامن السياسي معها.¹⁵ وقامت في الوقت نفسه بدعوة قيادات هذه الدول إلى زيارتها، وبخاصة إلى معارض لايبزيغ، وإغراقها برحلات الوفود المتخصصة والدبلوماسية.¹⁶ وفي الوقت نفسه، شنت حملة إعلامية - دعائية ضد ألمانيا الاتحادية في دول العالم الثالث وبخاصة في الشرق الأدنى، وشهرت بها كشریک للإمبريالية الغربية، وخطت من سمعتها لدى تلك الدول بأن مساعدات التنمية الاقتصادية التي تقدمها لها ما هي سوى شكل آخر من الاستعباد والاستغلال الاقتصادي الاستعماري.¹⁷

وكانت المنطقة العربيّة من مناطق العالم الثالث الأكثر أهميّة التي عملت ألمانيا الإتحاديّة على أن تطبق عليها بحزم "مبدأ هالشتاين". ففي 1958/7/1، بعث فون برنتانو (Von Brentano)، وزير الخارجيّة في ألمانيا الإتحاديّة، إلى رئيس الوزارة الألمانيّة الغربيّة أدينار بول: "إنّ الشرق الأدنى هو أهمّ الميادين لألمانيا الإتحاديّة"، وإنّ التطوّرات التي تشهدها المنطقة رفعت من أهمّيّتها السياسيّة عن السابق.¹⁸ كذلك، شكّلت المنطقة نفسها أهميّة حيويّة لألمانيا الديمقراطيّة، إذ رأت فيها أفضل مكان لخرق هذا المبدأ وتحطيمه. وقد عملت هذه الدولة على استغلال علاقاتها التجاريّة مع الدول العربيّة والإعلان عن مواقف مؤيّدّة للعرب في حرب السويس وضدّ التداخل الأميركيّ في لبنان عام 1958. كما أيّدت الانقلاب العراقيّ عام 1958 وحرب التحرير الجزائريّة من أجل الحصول على الاعتراف بها، فضلاً عن إقامة علاقات مع "الاتحاد الاشتراكيّ العربيّ" في مصر، ومع الأحزاب الشيوعيّة في الوطن العربيّ. وبين عاميّ 1955 و1956، زار راو (Rau)، نائب رئيس مجلس الوزراء في ألمانيا الديمقراطيّة، وزير التجارة الداخليّة والخارجيّة، بعض البلدان العربيّة. وفي عام 1959، زار غروتفول (Grotewohl)، رئيس وزرائها، مصر والعراق، بينما زار مفوضها الخاصّ للشرقين الأدنى والأوسط ريشارد غيبنتر (Richard Gyptner) المغرب وتونس في العام نفسه. إضافة إلى ذلك، جال العديد من الوفود الدبلوماسيّة والفنيّة والثقافيّة والإعلاميّة على المنطقة العربيّة من دون توقّف. وهكذا، أصبح الوطن العربيّ منطقة تجاذب سياسيّ بين الدولتين الألمانيّتين جرى التعبير عنه بمنافسة شملت كلّ الميادين، جعلت الصراع الألمانيّ - الألمانيّ في المنطقة "حرباً باردة" بين الدولتين، ممّا أفسح في المجال أمام الدول العربيّة إمكانيّة ابتزاز الدولتين والحصول من كلّ منهما على القروض والمساعدات.¹⁹

وقد ساعدت عوامل عدة ألمانيا الديمقراطيّة على صياغة سياستها الخارجيّة تجاه الدول العربيّة، والتي كانت عبارة عن "زحف بطيء"، منها دخول السوفيّات إلى المنطقة بعد عام 1955 والتنافس مع ألمانيا الإتحاديّة، وتطوّر الصراع العربيّ - الإسرائيليّ، والتغيرات الاجتماعيّة-الاقتصاديّة في بعض الدول العربيّة. ومن خلال هذه العوامل، مرّت سياسة ألمانيا الديمقراطيّة الخارجيّة تجاه الدول العربيّة حتى منتصف السبعينات بثلاث مراحل أساسيّة: **المرحلة الأولى**، تضمّنت إقامة الاتصال بالدول العربيّة وتوسيع العلاقات التجاريّة معها واستمرّت حتى عام 1964. **المرحلة الثانية**، تميّزت بسعيها للاستحواذ على مركز ألمانيا الإتحاديّة في العالم العربيّ بعد قطع تسع دول عربيّة علاقاتها الدبلوماسيّة مع بون (1965) في أعقاب الكشف عن صفقات الأسلحة بين ألمانيا الإتحاديّة وإسرائيل، ودعوة عبد الناصر أولبرش (Ulbricht)، رئيس مجلس الدولة في ألمانيا الديمقراطيّة إلى زيارة مصر واعتراف بون بتلّ أبيب. أما **المرحلة الثالثة**، فبدأت بعد حرب 1967، حين حقّقت ألمانيا الديمقراطيّة هدفها المنشود ما بين عاميّ 1969 و1972، وهو الحصول على الاعتراف الدبلوماسيّ بها من قبل غالبيّة الدول العربيّة.²⁰

كان لبنان من بين الدول العربيّة التي حاولت ألمانيا الديمقراطيّة أن تخرق فيه "مبدأ هالشتاين". لذا، اتسمت الفترة موضوع الدراسة بتنافس حادّ بين تلك الدولة الساعية إلى التغلغل في لبنان تحقيقاً لهدفها السياسيّ وهو تطبيع العلاقات معه (= خرق مبدأ هالشتاين) وبين ألمانيا الإتحاديّة التي رأت أن تدافع عن تمثيلها الحصريّ للشعب الألمانيّ بمنع ألمانيا الديمقراطيّة من الحصول على موطن قدم دبلوماسيّ في تلك الدولة تستفيد منه للنفوذ إلى الشرعيّة الدوليّة. فتحوّلت الساحة اللبنانيّة خلال الفترة

بين عامي 1953 و1972 إلى ميدان لكل أشكال الصراع بين الدولتين الألمانييتين. إن اختيار هذه الفترة إطاراً زمنياً للدراسة، يعود إلى أن عام 1953 هو تاريخ أول اتصال بين ألمانيا الديمقراطية ولبنان، عندما عقدت الدولتان اتفاقاً تجارياً. أما العام 1972، فهو تاريخ اعتراف لبنان بألمانيا الديمقراطية وإعادة علاقاته الدبلوماسية المقطوعة مع ألمانيا الاتحادية.

بعد هذا التمهيد، نطرح الفرضية التالية: إن لبنان تحول في الفترة من عام 1953 إلى عام 1972 إلى ساحة صراع بين الدولتين الألمانييتين، حيث اتخذت ألمانيا الاتحادية فيه موقع الدفاع عن مركزها التقليدي في وجه هجومات ألمانيا الديمقراطية الهادفة إلى تحطيم "مبدأ هالشتاين". وقد تنوعت وسائل هجومات ألمانيا الديمقراطية، فشملت التجارة والدبلوماسية والثقافة والحرب الإعلامية. ونحن نفترض أيضاً، أن لبنان الذي استفاد من علاقاته بألمانيا الديمقراطية (بيع منتجاته الزراعية)، أراد حصر هذه العلاقة في إطار الاقتصاد من دون السياسة، وذلك بسبب موقفه المبدئي من الشيوعية وارتباطه بالغرب. كما نفترض أن محدودية إمكانات ألمانيا الديمقراطية الاقتصادية على الساحة اللبنانية مقارنة بتلك التي امتلكتها ألمانيا الاتحادية، كانت عاملاً رئيسياً في عدم تطبيع لبنان علاقاته بالدولة الأولى. أخيراً، إن سياسة ألمانيا الديمقراطية للتغلغل في لبنان شملت مرحلتين: الأولى، واستمرت حتى عام 1965، حين غلقت تغلغلها السياسي بمساعيها لتطوير العلاقات التجارية معه. والمرحلة الثانية بعد ذلك التاريخ، واستمرت حتى عام 1972، حين تفوقت العوامل السياسية على التجارية، من دون إهمال الثانية (أزمة عام 1965، واعتماد حكومة براندت/شيل سياسة أكثر واقعية تجاه ألمانيا الديمقراطية)، ما جعل لبنان يعترف ببرلين (الشرقية) عام 1972 منسجماً واقعاً وتوقيتاً مع التحولات الجديدة في سياسة ألمانيا الاتحادية تجاه منافستها ألمانيا الديمقراطية.

2- صراع الدولتين الألمانييتين في لبنان: الأهداف والوسائل

بُعيد تأسيسها، سارت ألمانيا الاتحادية قدماً في هدف سياسي مركزي في لبنان، وهو اعتبار نفسها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الألماني على الساحة اللبنانية وورث "الرايخ الثالث"، مع كل ما يتطلبه هذا الهدف من دحر أو تحجيم أي نفوذ سياسي أو اقتصادي أو ثقافي لألمانيا الديمقراطية في لبنان، وجعل الحكومة اللبنانية تتبنى وجهة نظرها في المسألتين الألمانية والبرلمانية، ولا يُقدم على الاعتراف بألمانيا الديمقراطية، ولا أن تتمكن الدولة الأخيرة من رفع مستوى تمثيلها التجاري عنده. وتتضح هذه السياسة من خلال التعليمات التي كانت تزود بها الخارجية الألمانية في بون ممثلها الدبلوماسيين في لبنان: المراقبة عن كثب وبدقة نشاطات الممثلة التجارية لألمانيا الديمقراطية في بيروت ومحاولاتها رفع مستوى تمثيلها وصلاحياتها، وتقديم التقارير حولها والعمل ضدها. كما كانت تطلب إليهم متابعة موقف الحكومة اللبنانية من مسألتَي برلين (الشرقية) وإعادة توحيد ألمانيا وتوضيح المسألتين لها استناداً إلى أحقيتها في تمثيل الشعب الألماني بصفتها الحكومة الوحيدة المنتخبة بطريقة حرة، وإن ألمانيا الديمقراطية هي "مخلوق" يفتقر إلى الشرعية الدولية والتأييد الشعبي الداخلي يترتب على السلطة من خلال ممارسة أشكال العنف والقمع بحماية

دولة أجنبية ودعمها هي الاتحاد السوفياتي. وأخيراً، إن الاعتراف بما يسمى "منطقة الاحتلال السوفياتية" (Sowjetische Besatzungszone) من قبل دولة أخرى، سوف تعتبره الحكومة الاتحادية موافقة ضمنية على فصل غير مشروع لقسم من الممتلكات الألمانية ويُنظر إليه على أنه تدخل في الشؤون الداخلية الألمانية. واعتبرت بون أن هذه المهام التي يضطلع بها دبلوماسيوها ضد ألمانيا الديمقراطية، هي من "أصعب المهام وأشرفها"²¹.

ولتحقيق هذه الأهداف، عملت ألمانيا الاتحادية يُعيد إنشائها على تجديد العلاقات التقليدية التي مارستها ألمانيا النازية مع لبنان، منطلقاً من أن سمعتها الحسنة في الدول العربية، وكونها غير مثقلة بميراث سياسي - استعماري تجاه البلدان العربية، على عكس دول غربية أخرى، يجعلها تحظى بثقة شعوب المنطقة وتعاونهم معها.²² فعملت على استعادة مؤسساتها الثقافية، التي كانت قد وضعت تحت الحراسة خلال الانتداب الفرنسي على لبنان وطورتها.²³ وعقدت مع لبنان اتفاقاً اقتصادياً، عام 1951، وشجعت الرأسمال الألماني على الاستثمار فيه،²⁴ كما أرسلت إليه مبعوثاً دبلوماسياً عام 1953 تحول إلى سفير بعد عام 1958،²⁵ وافتتحت خطاً جواً بين فرانكفورت وبيروت²⁶ وسبق افتتاح الخط الجوي الألماني بثلاثة أعوام، إنشاء "معهد غوته" في بيروت (Goethe-Institut)، كمؤسسة ثقافية تهتم بالتبادل الثقافي بين ألمانيا الاتحادية ولبنان، تبعه عام 1961 "المعهد الألماني للأبحاث الشرقية" (Deutsches Orient-Institut). وفي الوقت نفسه، كثفت حكومة بون من اعتماداتها لمكاتبها الصحفية في لبنان ومن حملتها الإعلامية ضد ألمانيا الديمقراطية.²⁷ فأصدرت كتيبات توضيحية باللغة العربية وزعتها في بيروت تعتبر فيها ألمانيا الديمقراطية "بقعة خاضعة للاحتلال السوفياتي". ووصف إحدى هذه الكراسيات (الحدود غير الانسانية) (Die unmenschliche Grenze) السوفيات بأنهم قوة قمع تخدمهم قوات ألمانيا الديمقراطية كقوة مساعدة، وإن ألمانيا الديمقراطية لا مكان لها ضمن الشرعية الدولية.

كذلك، عكفت ألمانيا الاتحادية على إرسال وفود حكومية ونياية إلى لبنان لشرح مسألة برلين الغربية.²⁸ وفي مطلع أيار 1959، زار أميرين (Amrehn)، نائب عمدة برلين الغربية، لبنان بهدف وصفته التقارير الألمانية (الشرقية) بأنه لجعل الحكومة اللبنانية تنبئى وجهة نظر ألمانيا الاتحادية من مسألة برلين الغربية. وقد تكللت سياسة ألمانيا الاتحادية هذه بالنجاح، عندما عقدت مع لبنان اتفاقاً تقنياً في 20 تشرين الأول 1961 شمل برلين الغربية، وسط احتجاج ألمانيا الديمقراطية، نتج عنه قرار لبنان عام 1962 إنشاء قنصلية فخريّة له في تلك المدينة.²⁹ وعلى العموم، استطاعت ألمانيا الاتحادية أن تُبقي لبنان حتى عام 1972 خارج إطار الاعتراف الدبلوماسي بألمانيا الديمقراطية، وحتى تبادل العلاقات القنصلية معها.

ما هي في المقابل أهداف ألمانيا الديمقراطية في لبنان، وما هي الوسائل التي

واجهت بها محاولات ألمانيا الاتحادية حصر التمثيل الألماني فيها؟

تُجمع تقارير وزارة الخارجية في ألمانيا الديمقراطية وتعليماتها إلى "دبلوماسية" في لبنان على أن الهدف السياسي لنشاطهم في تلك الدولة هو تطبيع العلاقات معها والحصول على اعترافها بألمانيا الديمقراطية كإحدى الدولتين الألمانيّتين. ويذكر تعميم لـ "الدائرة الثالثة لخارج أوروبا" (Dritte Außer-europäische Abteilung) في وزارة الخارجية ببرلين (الشرقيّة)، التي كانت تدير العلاقات مع لبنان بعد عام 1961، أهداف سياسة ألمانيا الديمقراطية على الشكل التالي: "... الوصول من خلال نشاط سياسي مكثّف لأن تعترف الحكومة اللبنانيّة رسمياً بوجود دولتين ألمانيّتين، وأن تقيم (مع برلين (الشرقيّة) علاقات على أعلى المستويات".³⁰ ولتحقيق ذلك، مرّت دبلوماسية ألمانيا الديمقراطية الخارجيّة تجاه لبنان بثلاث مراحل متتالية وهي: 31-1- التركيز على إقامة العلاقات التجاريّة، 2- تعيين موظفين في لبنان وتخصيص الأموال من أجل القيام بإعلام سياسي، على أن يتمّ في هذه المرحلة الاتصال بالوزراء اللبنانيين، وبخاصّة وزير الخارجيّة 3- الحصول من خلال التجارة والدعاية السياسيّة على الاعتراف الدبلوماسيّ بها من قبل الحكومة اللبنانيّة.

وقد استلزم السير في المراحل الثلاث وصولاً إلى خرق "مبدأ هالشتاين"، تسخير التجارة والإعلام والثقافة لمحاربة ألمانيا الإتحاديّة وعزلها واتهامها بالعسكاريّة والنازيّة والروح الانتقاميّة وتشويه سمعتها في ما يتعلق بالمسألة الألمانيّة، والنفاذ إلى لبنان من خلال استغلال التناقضات التي قد تحصل بين بيروت وبيون. إضافة إلى ذلك، نشر مقالات دعائيّة حول سياستها لإزالة التوتّر في وسط أوروبا، وعن الحياة الاجتماعيّة والسياسيّة والاقتصاديّة عندها ورعاية الثقافة والرياضة وحركة الشباب ومعارض لايبزيغ.³²

وفي ضوء غياب تمثيل دبلوماسيّ لها في لبنان حتى عام 1972، أوكلت ألمانيا الديمقراطيّة مهمّة تنفيذ سياستها هذه إلى ممثليها التجاريّة في بيروت، التي تأسست عام 1955 تحت ستار رعاية العلاقات التجاريّة مع لبنان، بينما كان الهدف الرئيسيّ لعملها هو خرق "مبدأ هالشتاين"، وصولاً إلى تطبيع العلاقات مع لبنان، أي ضرب النفوذ الألمانيّ الغربيّ. ويحدّد تقرير لوزارة الخارجية في برلين (الشرقيّة) مهام الممثل التجاريّ أو نائبه في لبنان على الشكل التالي: "... استغلال كل المناسبات لإطلاع القيادات اللبنانيّة على ضرورة تدعيم العلاقات بين لبنان وألمانيا الديمقراطيّة"، وإنّ عليهما "أن يوسّعا من الاتصالات السياسيّة والعلاقات مع أركان الحكم"،³³ وتقديم المذكرات إليهم التي تشهّر بألمانيا الإتحاديّة وموقفها الودّي من إسرائيل والمعادي للعرب، واستمالتهم إلى وجهات نظر دولتهم، والتشديد على الأسباب التي تدعو إلى تطبيع العلاقات بين بيروت وبرلين (الشرقيّة).

إضافة إلى ذلك، نشطت الممثليّة التجاريّة لألمانيا الديمقراطيّة في إقامة شبكة من العلاقات مع القيادات السياسيّة والطوائف الدينيّة والفعاليّات الاقتصاديّة.³⁴ واعتبرت برلين (الشرقيّة) أنّ تأثير ممثليها التجاريّة في بيروت على العلاقات مع لبنان يفوق بكثير الدور الذي يؤديه اتفاقها التجاريّ مع تلك الدولة. ونظراً إلى أهميّة هذا الدور، وضعت الممثليّة مع غيرها من المؤسسات الصحفيّة والثقافيّة تحت إشراف

الحزب الحاكم³⁵. وقد استخدمت ألمانيا الديمقراطية الدعوات التي كانت توجهها عبر ممثليها في بيروت إلى شخصيات حكومية وبرلمانية واقتصادية لبنانية لزيارة معارض لايبزيغ كـ "فحّ" لاستقطابها لمقولة "الدولتين الألمانيّتين"³⁶، هذا في الوقت الذي كان فيه معرض فرانكفورت بدوره "فحّاً" آخر لاستقطاب اللبنانيين لمقولة الدولة الألمانية الواحدة (= ألمانيا الإتحادية).

3- لبنان والدولتان الألمانيّتان: تسييس مبيع حمضيات وفاكهته

يُعتبر عام 1953 أول ظهور لألمانيا الديمقراطية في العالم العربيّ، عندما استغلت تلك الدولة اتفاق التعويضات بين ألمانيا الإتحادية وإسرائيل لعام 1952، والخلافات بين مصر وبريطانيا حول السويس، وعقدت مع مصر في آذار 1953 اتفاق تجارة ومدفوعات³⁷. وفي 14 كانون الأول من العام نفسه، كان لبنان الدولة العربيّة الثانية التي توقع على اتفاق مشابه مع ألمانيا الديمقراطية³⁸. وفي السنوات التالية، تمّ عقد المزيد من اتفاقات التجارة والمدفوعات وملحقات لها بين ألمانيا الديمقراطية ولبنان (12 كانون الأول 1955 و 22 أيار 1961 و 20 أيار 1963 و 30 أيار 1965³⁹).

منذ البداية، كانت الاتفاقات التجاريّة التي عقدها ألمانيا الديمقراطية مع لبنان مدخلاً لتغلغلها السياسيّ فيه ومحاربة نفوذ ألمانيا الإتحادية. فكانت تعلن عن استعدادها شراء حمضيات وفاكهة بنسبة 60% - 65% من قيمة صادراتها السنويّة إليه⁴⁰، وأن تُخصّص النسبة المتبقية لشراء سلع من السوق الحرّة اللبنانيّة، أو من فراء آخرين عبر وسطاء لبنانيّين⁴¹. وفي البروتوكول التجاريّ (20 أيار 1963) الملحق باتفاق التجارة لعام 1961، تعهدت ألمانيا (الشرقيّة) شراء 100 طنّ سنويّاً من التبغ اللبنانيّ خلال الأعوام 1963 إلى 1965⁴².

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا، كيف وظّفت ألمانيا الديمقراطية اندفاعها لشراء الإنتاج الزراعيّ اللبنانيّ في تطبيع علاقاتها مع لبنان ومحاولة دحر نفوذ ألمانيا الإتحادية فيه، ولماذا يُقدم لبنان على تطوير علاقاته الاقتصادية مع ألمانيا الديمقراطية وغيرها من دول المعسكر الشرقيّ، وبخاصّة خلال الخمسينات عندما كانت حكومته أكثر توجّهاً نحو الغرب؟

من خلال مطالعتنا للوثائق الألمانيّة حول جلسات المفاوضات بين لبنان وألمانيا الديمقراطية بشأن الاتفاقات التجاريّة بينهما، يتبيّن أنّ الجانب اللبنانيّ كان يضع منتجاته الزراعيّة من الحمضيات والفاكهة في مقدّمة لائحة السلع التي يرغب بتبادلها مع تلك الدولة. ويعود هذا الإصرار إلى أزمة تصدير تلك السلع في السوق الرأسمالية العالميّة، وبخاصّة في ألمانيا الإتحادية، ممّا ترتّب عليه على الدوام من عجز كبير في الميزان التجاريّ لمصلحة تلك الدول، وسط تذرّم لبنانيّ رسميّ وشعبيّ⁴³.

وعلى الرغم من علاقاته الحميمة مع الغرب، وجد لبنان نفسه مطلع الخمسينات مضطراً إلى الالتفات إلى دول المعسكر الشرقي في سبيل تسويق إنتاجه الزراعي، في الوقت الذي كانت فيه هذه الدول تسعى جاهدة إلى التغلغل في المنطقة العربيّة. فنشأت نتيجة ذلك مصلحة مشتركة بين الفريقين: دول المعسكر الشرقي، التي وجدت في شراء الإنتاج الزراعي اللبناني وسيلة لتطوير علاقاتها الاقتصادية مع لبنان ومن ثم السياسية، ولبنان، الذي رأى أن الانفتاح على تلك الدول اقتصادياً على أساس تبادل تجاريّ متوازن سوف يخرج من أزمة تصريف إنتاجه الزراعي ولا يضرّ في الوقت نفسه بتوجهه السياسي نحو الغرب⁴⁴.

وبإقدامها على شراء الحمضيات اللبنانيّة، حظيت سياسة ألمانيا الديمقراطيّة التجاريّة في لبنان على ترحيب رسميّ وشعبيّ، وانسجمت مع تطلعات البرجوازيّة اللبنانيّة التي رأت فيها فرصة لتسويق إنتاجها الزراعيّ. وبفضل سياستها تلك، تمكّنت ألمانيا الديمقراطيّة من تحقيق هدفين: 1- تسييس شرائها المنتجات الزراعيّة لزيادة نفوذها في لبنان و2- مناهضة نفوذ ألمانيا الإتحاديّة.

وبالنسبة إلى الهدف الأول، اعتبرت برلين (الشرقيّة) أن الاتفاقات التجاريّة مع لبنان "سوف تحلّ من أزمة تسويق إنتاجه الزراعيّ، ممّا يساهم بتقوية مركزها في البلاد وتوطيده". وتوقع المسؤولون الألمان الشرقيّون أن تدعيم العلاقات التجاريّة مع لبنان يسهّل مهام سياستهم الخارجيّة و"يخلق جوّاً مناسباً لدى الرأي العامّ (اللبنانيّ) لأجل توسيع العلاقات السياسيّة بين ألمانيا الديمقراطيّة ولبنان".⁴⁵ وذكر تقرير للممثل التجاريّ لألمانيا الديمقراطيّة في بيروت لعام 1956، إنّ على بلاده أن تظهر صداقتها في علاقاتها التجاريّة مع لبنان من "...أجل تعميق العلاقات المتبادلة وصولاً إلى علاقة قائمة على الثقة مع هذا البلد".⁴⁶

ويُضح الارتباط الحميم بين التجارة والسياسة، حين كانت ألمانيا الديمقراطيّة تستجيب في كل اتفاق تجاريّ جديد لمطلب لبنان برفع حجم مشترياتها من حمضياته وفاكهته، وتُزامن تحديد مواعيد هذه المشتريات وكمياتها مع مساعيها لتدعيم نفوذها السياسيّ فيه. ويذكر تقرير للخارجيّة الألمانيّة (الشرقيّة) لعام 1963 أنّه "من خلال استغلال مصالحنا الاقتصاديّة مع لبنان (شراء الحمضيات والتبغ والإنتاج الزراعيّ وغيره)، هناك إمكانيّة مناسبة لإيجاد الظروف الملائمة من أجل تطوير العلاقات الرسميّة معه...".⁴⁷ وبعد نحو عامين على الاتفاق التجاريّ الأول بينهما، سمح لبنان لألمانيا الديمقراطيّة إقامة ممثليّة تجاريّة لها في بيروت⁴⁸. ومع تطور العلاقات التجاريّة بينهما، أخذ لبنان يشارك رسمياً منذ عام 1960 في معرض لايبزيغ. وأصبحت الدعوات التي تقدّمها الممثلة إلى الرسميين والبرلمانيين اللبنانيين، فضلاً عن الشخصيات الاقتصاديّة والإعلاميّة اللبنانيّة لزيارة المعرض المذكور تحت شعار "العلاقات الاقتصاديّة" تستخدم للحصول على تصريحات من هؤلاء تتسجم مع نظريّة "الدولتين الألمانيّتين" ولتوسيع العلاقات بين ألمانيا الديمقراطيّة ولبنان وتطبيعها ومهاجمة ألمانيا الإتحاديّة⁴⁹.

أما بالنسبة إلى **الهدف الثاني**، فقد أدت الخلافات بين لبنان وألمانيا الإتحادية حول عدم تمكّن لبنان من تسويق فاكهته وحمضياته في أسواقها، والعجز الكبير في الميزان التجاري لمصلحة تلك الدولة، إلى خلق أجواء متوتّرة بين البلدين، حيث كانت ألمانيا الإتحادية تستورد كمّيات قليلة من الزيوت المنزلية والمصارين والحديد الخام والعدس والحمضيات، معتبرة لبنان دولة خدمات وليس دولة مصدّرة، وإنّ استيرادها منتجاته الزراعيّة يجب أن يخضع لشروط السوق الحرّة عندها. وفي المقابل، كانت ألمانيا الإتحادية تُغرق الأسواق اللبنانيّة بسيارات المرسيديس والفولكسفاغن ومنتجاتها الكهربائيّة والكيميائيّة والصيدليّة والآلات والمنسوجات، ما جعلها تحتلّ المركز الثالث في تجارة لبنان الخارجيّة عام 1960، بعد بريطانيا والولايات المتّحدة الأميركيّة⁵⁰، وجعل "صنع في ألمانيا الغربيّة"، باعتراف برلين (الشرقيّة)، يتفوّق بكثير لناحية الجودة والكمّ وسرعة التسليم والتعامل التجاريّ على تلك الكمّيات الهزيلة من ألمانيا الديمقراطيّة التي لم تُطرح في السوق اللبنانيّة من دون إشكالات⁵¹.

وبين تموز وتشرين الأول عام 1956، جرت مفاوضات متوتّرة بين لبنان وألمانيا الإتحادية حول تصحيح الميزان التجاريّ وتسويق الإنتاج الزراعيّ وغزل القطن اللبنانيّ في أسواق ألمانيا الإتحادية، ومعاملة الدولة المذكورة لبنان كدولة أكثر تفضيلاً. وقاد هذه المفاوضات من الجانب اللبنانيّ مدير عام وزارة الاقتصاد مصطفى النصولي، ونعيم أميوني، رئيس الدائرة الاقتصاديّة في وزارة الخارجيّة اللبنانيّة، ومن خلفهما جمعية الصناعيين اللبنانيين برئاسة فيليب تامر. لكن المفاوضات سرعان ما انهارت، ما جعل لبنان يُقدّم في مطلع تشرين الثاني على إلغاء اتفاقه التجاريّ مع ألمانيا الإتحادية عام 1957⁵².

وجدت ألمانيا الديمقراطيّة في هذا الخلاف فرصة ذهبيّة لمحاربة ألمانيا الإتحادية وتعكير علاقات لبنان بتلك الدولة. فأخذت تؤكد أنّ مشترياتها من الحمضيات والفاكهة اللبنانيّة "هي دليل على نجاح سياستها التجاريّة القائمة على المبادئ الديمقراطيّة"، وأنها تتعامل مع لبنان كشريك على قدم المساواة، حيث تُمارس التجارة لمصلحة الفريقين⁵³. كذلك، عملت برلين (الشرقيّة) على التشهير بألمانيا الإتحادية لدى المسؤولين اللبنانيين بأنّها تتعامل مع بلدهم من منطلق إمبرياليّ، وبأنّ مساعدات التنمية الاقتصاديّة التي تقدّمها حكومة بون لبلدهم ما هي سوى شكل آخر من الاستعباد والاستغلال الاقتصاديّ الاستعماريّ، مشيرة بشكل خاصّ إلى عدم شراء ألمانيا الإتحادية الحمضيات والفاكهة اللبنانيّة من جهة، وإلى علاقاتها الاقتصاديّة بإسرائيل من جهة أخرى⁵⁴. وكان تكثيف ألمانيا الإتحادية صلاتها بإسرائيل "أكبر عامل مزعج" في علاقاتها مع البلدان العربيّة ولبنان، وهو ما أعطى ألمانيا الديمقراطيّة سلاحاً فعّالاً لاستعماله في خرق "مبدأ هالشتاين" باتهام حكومة بون بأنّها تنتهج سياسة معادية للعرب وموالية لإسرائيل، وهذا ما أسهم بالتالي بشكل فعّال في تطوير برلين علاقاتها مع الدول العربيّة تدريجيّاً، ثمّ تطبيعها في ما بعد⁵⁵.

وعلى الرغم من إدراك بون بأنّ برلين (الشرقيّة) كانت تشتري الحمضيات اللبنانيّة لأسباب سياسيّة، لم يسبّب توجّه لبنان تجاريّاً نحو دول المعسكر الشرقيّ بعامّة وألمانيا الديمقراطيّة بخاصّة بداية قلقاً لديها، إذ اعتبرته يندرج تحت شعار "السياسة

الاقتصادية" ولا يؤثر بالتالي في مركزها فيه⁵⁶. لكن تطوّر هذه العلاقات في السنوات التالية، جعل وزير الخارجية فون برنتانو (Von Brentano) ينظر إلى المسألة من منظور سياسي، حيث رأى أنّ تطوّر علاقات بلاده بلبنان سياسياً (= مجابهة نفوذ ألمانيا الديمقراطية المتزايد) يتوقّف بشكل كبير على تطوّر العلاقات الاقتصادية معه. ولذا، طلب إلى فايلتر هلنتال (Weilert . Hellenthal) ، سفير بلاده في لبنان، أن يعمل على تشجيع العلاقات التجارية بين البلدين وأن يقدّم يد المساعدة إلى التجار والتقنيين الألمان أثناء وجودهم في لبنان، ويهتم بصورة خاصّة بمراقبة العلاقات التجارية الناشئة بين لبنان ودول المعسكر الشرقي⁵⁷.

وبدوره، نصح هلنتال حكومته أن تدخل على الفور في محادثات تجارية مع لبنان كي تتخطى "الجوّ المعادي البسيط" (**eine leichte Animosität**) على حدّ قوله، ضدّ بلاده لدى الهيئات الاقتصادية اللبنانية والدائرة الاقتصادية في وزارة الخارجية اللبنانية⁵⁸. ودعا أيضاً إلى الإسراع بعقد اتفاق تجاريّ جديد مع لبنان، كي لا يؤثر هذا مستقبلاً في العلاقات السياسية معه. وأخيراً، رأى هلنتال أنّ سمعة الغرب قد تراجعت في لبنان وإنّه أصبح على عاتق بلاده أن تستعيد للغرب نفوذه، وتدرك أنّ مجابهة نفوذ ألمانيا الديمقراطية على الساحة اللبنانية يتطلّب إعادة درس سياستها الاقتصادية⁵⁹.

وفي أعقاب تقرير هلنتال، خصّصت ألمانيا الإتحادية لبنان بمساعدات تنمية للعام 1959 بلغت مليون مارك، ذهبت لإنشاء ورش للتعليم المهنيّ والزراعيّ، وإرسال خبراء لمدرسة الصنائع وتدريب حرفيين، وتقديم المشورة للحكومة اللبنانية. وخلال الأشهر الأخيرة من العام نفسه، زار لبنان عدد من مديري المصارف الألمان الغربيين لبحث مسألة تقديم قروض له في إطار خطته الخمسية والمشاركة في المشاريع. وخلال شهر كانون الثاني 1960، وقع لبنان وألمانيا الإتحادية على اتفاق تجاريّ جديد. وللتدليل على حسن نواياها تجاه لبنان، أعلنت ألمانيا الإتحادية عن شراء تفاح لبنانيّ بقيمة 10 ملايين مارك لعام 1960. وخلال عام 1964، قدّمت بون 6.5 مليون مارك مساعدات فنيّة لمشاريع البنى التحتية في لبنان، وقرّرت توجيه السياح الألمان الغربيين إلى لبنان⁶⁰.

كيف استقبل لبنان التنافس الألمانيّ- الألمانيّ على أرضه من أجل تحقيق مكاسب اقتصادية؟

على الرغم من ميله إلى الغرب وتقبّله ضمناً وجهة النظر الألمانية الغربية في شأن المسألتين الألمانية والبرلينية، كما توضح ذلك وثائق الخارجية الألمانية في بون⁶¹، وجد لبنان نفسه مضطراً مطلع الخمسينات، بضغط جهات اقتصادية لبنانية عليه، إلى الانفتاح على المعسكر الشرقي⁶²، وبخاصّة على ألمانيا الديمقراطية، على الرغم من علمه بأهدافها السياسية. وقد استطاع لبنان أن يلعب الورقة الاقتصادية وأن يستفيد من التنافس الألمانيّ - الألمانيّ على أرضه. فمن جهة، كان يؤكّد للألمان الغربيين أنّ انفتاحه على ألمانيا الديمقراطية هو لبيع إنتاجه الزراعيّ فقط، لأنّ تلك

الدولة هي- على عكس بلادهم - تتفهم أزمة التصدير اللبنانية. ومن جهة أخرى، كان يعلن أمامهم عن استعدادهم لوقف انفتاحه الاقتصادي على المعسكر الشرقي، إذا ما أبدى الغرب استعدادهم لاستيراد الحمضيات والفاكهة اللبنانية.

لقد أشار شارل مالك، وزير الخارجية اللبناني، خلال مقابلة له مع السفير هلنتال أواخر عام 1957، إلى أن "دول الستار الحديدي" هي التي تستورد أساساً الإنتاج الزراعي اللبناني، وإن هذا غير مستحب بالنسبة إلى الحكومة اللبنانية، لأن تنمية العلاقات الاقتصادية مع الدول (الشرقية) سيقود حتماً إلى تعميق العلاقات السياسية معها، وهو ما لا يريده لبنان. وفي إشارة إلى رغبة بلاده في حصر تعاملها الاقتصادي مع الغرب، ذكر مالك أن هدف حكومته يقوم على تحويل صادراتها عن الدول (الشرقية)، وأن هذه المسألة تلقى ترحيباً من الولايات المتحدة الأميركية. وأخيراً، وفي إشارة إلى ألمانيا الاتحادية، أمل مالك أن تُولي الدول الغربية مسألة الاستيراد من لبنان اهتماماً أكبر من السابق⁶³.

وفي المقابل، وفي محاولة للعب على التناقضات الألمانية - الألمانية في أعقاب إلغاء لبنان اتفاقه التجاري مع ألمانيا الاتحادية، ولدفع برلين (الشرقية) إلى زيادة حجم استيرادها من لبنان، نصح نعيم أميوني الممثل التجاري لألمانيا الديمقراطية، بأن تولي بلاده أهمية كبيرة للاستيراد من لبنان "لأن ذلك سيكون أفضل دعاية لها" على حدّ قوله "لاسيماً في هذا الوضع حيث تحاول ألمانيا الاتحادية الإساءة إليها لدى الحكومة اللبنانية". وأضاف أميوني: "هنا في لبنان، إن المرء يُقيم علاقاته بالدول الأخرى في ضوء مصالحه الاقتصادية". وطلب أميوني "أن تدخل ألمانيا الديمقراطية السوق اللبنانية بشكل أكبر من السابق بحيث يكون لها سمعة جيدة، وألا تكون سلعها لناحية الجودة وراء تلك لألمانيا الاتحادية". وختم بالقول: "إعملوا حسابكم بأن معظم المستوردين اللبنانيين الذين يتعاملون مع ألمانيا الغربية تجارياً سوف يتقربون منكم تدريجياً. وكلما استطعتم أن تسلموا إنتاجكم بسرعة وبشكل أفضل، كلما تدعّم مركزكم. لقد حان الوقت الآن"، وأضاف أميوني "وتعبدت كل الطرقات (إلغاء لبنان اتفاقه التجاري مع ألمانيا الاتحادية) من أجل تدعيم علاقاتكم التجارية مع لبنان وتقويتها"⁶⁴.

إنّ توجه لبنان السياسي نحو الغرب من جهة، وتقديره لدور ألمانيا الديمقراطية ودول المعسكر الشرقي في شراء الإنتاج الزراعي اللبناني من جهة أخرى، هو الذي جعل الحكومات اللبنانية تعمل تحت شعار "التصدير إلى الشرق والاستيراد من الغرب". ففي أعقاب الحرب الأهلية اللبنانية عام 1958، استقبل رشيد كرامي، بصفته وزيراً للاقتصاد الوطني، سفراء الدول الغربية والشرقية، كل على حدة، من أجل مساعدة لبنان في الخروج من أزمته الاقتصادية. فطلب إلى الأولين حث حكوماتهم على المساهمة في مشاريع كبرى في لبنان، ومن الآخرين شراء حمضياته وفاكهته⁶⁵.

وقد حافظ لبنان على سياسته هذه باستغلال التنافس الألماني - الألماني من أجل تصريف إنتاجه الزراعي على مدى السنوات التالية، ولم يتوان عن ممارسة الضغط هنا وهناك في سبيل مصالحه مستخدماً سياسة التهريب والترغيب. فالغاؤه للاتفاق التجاري مع ألمانيا الإتحادية عام 1957، كان يندرج تحت سياسة التهريب. وفي تقريره السنوي لعام 1961، ذكر مانفرد شنايدر (Manfred Schneider)، الممثل التجاري لألمانيا الديمقراطية في بيروت، أن أنطوان إده، مدير مكتب الفاكهة في لبنان، أبلغه في أعقاب توقيع الاتفاق التجاري بين بلاده ولبنان، أن إخلال ألمانيا الديمقراطية بالتزاماتها في شراء الحمضيات اللبنانية بموجب الاتفاق المذكور، سوف يؤثر في العلاقات بين الدولتين.⁶⁶

ومن جهة أخرى، وأثناء زيارة له إلى برلين (الشرقية) ما بين 27 شباط و2 آذار 1965، قال وزير الاقتصاد اللبناني بهيج تقي الدين في معرض رده على طلب وزير الخارجية أوتو فينتزر (Otto Winzer) بأن يرفع لبنان من مستوى الممثلة التجارية لألمانيا الديمقراطية عنده، بأنه على استعداد لتقديم دعمه في هذه المسألة "إذا ما أعطته ألمانيا الديمقراطية سلاحاً في يده"، قاصداً بذلك شراءها الفاكهة اللبنانية. ولفت تقي الدين إلى أن شراء ألمانيا الديمقراطية التفاح اللبناني وإخراج لبنان من أزمة تصريف إنتاجه "هو برهان سياسي" على صداقتها للبنان. وفي هذا المعنى، جاء لقاء رشيد كرامي بالممثلين التجاريين للدول (الشرقية) في 14 أيلول 1965، ومن ضمنهم رئيس الممثلة التجارية الألمانية (الشرقية)، لحث حكوماتهم على شراء المزيد من التفاح والحمضيات اللبنانية. وقد اعتبرت ألمانيا الإتحادية دعوة كرامي الممثل التجاري الألماني الشرقي إلى الاجتماع "إجحافاً خطيراً" بحق بلاده و"كسباً مغنويًا كبيراً" لألمانيا الديمقراطية، التي "ستستند إليها بالتأكيد في المستقبل"، كما جاء في تعليق للدائرة السياسية في الخارجية الألمانية في بون على المناسبة.⁶⁷

4 - الوجود الألماني الشرقي في لبنان: ما بين التجارة والسياسة

بعد أقل من شهر على توقيع اتفاقها التجاري مع لبنان (14 كانون الأول 1953)، بدأت ألمانيا الديمقراطية تعمل على تدعيم نفوذها السياسي فيه. فعينت كورت هندلمان (Kurt Hendelmann) مبعوثاً لها فوق العادة في سورية ولبنان ومصر. إلا أن لبنان رفض يومذاك استقبال ممثل رسمي لتلك الدولة لاعتبارات كان أهمها مراعاته لألمانيا الإتحادية ورغبته في حصر علاقاته بتلك الدولة في المجال الاقتصادي.⁶⁸

وللالتفاف على هذا القرار، عملت برلين (الشرقية) على استغلال اتفاقها التجاري مع لبنان للمطالبة بممثلة تجارية لها في بيروت لأهداف سياسية، تحت ستار رعاية العلاقات التجارية وتعزيزها. ولهذه الغاية، حضر إلى بيروت فريتز كوخ (Fritz Koch)، مفوضها الخاص في الشرقين الأدنى والأوسط، والنقى في نهاية تشرين الثاني 1954 ومطلع الشهر التالي كلاً من وزير الخارجية اللبنانية ألفرد نقاش والاقتصاد رشيد كرامي، وقدم لأول طلباً رسمياً لإقامة ممثلة تجارية في

بيروت⁶⁹، مؤكداً لهما أن توقيع لبنان اتفاق تجارة على مستوى حكومي مع ألمانيا الديمقراطية من دون أن يُؤمن أفضل السبل لتحقيق ذلك من خلال ممثلية تجارية، يُعتبر "مهانة" لبلاده.⁷⁰ وفي لقاء بين كرامي و غريغور (Gregor)، وكيل وزارة التجارة الخارجية لألمانيا الديمقراطية في براغ، أكد رشيد كرامي أنه سوف يدعم إنشاء ممثلية تجارية لألمانيا الديمقراطية في لبنان.⁷¹

وعلى ما يبدو، فإن طلب برلين (الشرقية) هذا وضع لبنان في موقف حرج. فهو كان من جهة يريد الاستجابة له تقديراً لتطور العلاقات التجارية بينهما. ومن جهة أخرى، كان يخشى ردة فعل ألمانيا الاتحادية، التي سرعان ما تدخلت بالفعل لدى الخارجية اللبنانية عبر مبعوثها هيربرت نورينغ (Herbert Nöhring) لعرقلة القرار اللبناني، وحثتها أن تلك الخطوة سوف لن تُبقي العلاقات بين البلدين في إطار التجارة وسوف يعقبها اعتراف لبنان بتلك الدولة.⁷² لكن الرئيس شمعون، وعد المبعوث الألماني الغربي بالألا يرخّص لممثلية تجارية لألمانيا الديمقراطية في لبنان.⁷³

وللخروج من هذا المأزق، وافق لبنان على حلّ وسط في أيلول 1955 قضى بإقامة ألمانيا الديمقراطية ممثلية تجارية لها في بيروت تكون بمثابة فرع خارجي لممثليتها التجارية في القاهرة⁷⁴، وأن ينحصر عملها في الشؤون الاقتصادية والتجارية فقط، وألا يكون لها أي حقّ بممارسة نشاطات دبلوماسية أو قنصلية.⁷⁵

وعلى ما يبدو، لم يُسر التصريح اللبناني الجانب الألماني الشرقي، الذي سارع للاتصال بوزارة الخارجية اللبنانية. وفي محاولة منه لتخفيف وطأة القرار عليهم، أبلغ أميوني الألمان الشرقيين أن الإجازة لممثلية تجارية ألمانية شرقية كفرع خارجي للمثلية في القاهرة، وإن كان لا يتوافق مع تطلعاتهم، إلا أنه سوف يساهم في كسر الجليد بين الحكومة والبرلمان اللبناني من جهة، وبين ألمانيا الديمقراطية. وأضاف أميوني قائلاً: "إنه طالما سامي الصلح على رأس الحكومة اللبنانية، فإنّ سفير ألمانيا الاتحادية يستطيع أن يتدخل، لأنّ الصلح موالٍ للغرب". واعتبر أميوني "أنّ التغيير الحكومي الحالي (مجيء حكومة رشيد كرامي في 19 أيلول 1955)⁷⁶ قد يعطي فرصة للإقلاع، وإنه شخصياً يتمنى لو حصلت الممثلية على صفة رسمية لا أن تكون فرعاً للقاهرة". لكنه عاد واستدرك بأنّ استخدام لبنان عبارة "فرع القاهرة" كان للتمويه على الألمان الغربيين وتهدئة غضبهم، وإنّ الحكومة اللبنانية لا تعتبر ممثلية بيروت في وضع أقلّ شأناً من تلك في القاهرة، وإنّ كلّ علاقات لبنان التجارية سوف تجري مباشرة عبر الممثلية في بيروت، وإنّ بعض الحصر لدورها لن يكون مأساوياً، لأنّ إمكانات توسيع صلاحياتها بعد دخول ألمانيا الديمقراطية رسمياً على الأرض في لبنان، سوف يُسهّل الأمور.⁷⁷

وعقب القرار اللبناني، عينت برلين الفرد غريم (Alfred Grimm) رئيساً للمثلية وزايدلر (Zeidler) نائباً له، واتخذت من بناية سمّاقية في شارع مدام كوري مركزاً لها.⁷⁸

وفي السنوات التالية، وفي إطار مساعيها الحثيثة للتغلغل السياسي في لبنان، سارت ألمانيا الديمقراطية قدماً في سياسة ذات اتجاهين: تفعيل دور ممثليها التجاريّة والحصول على صلاحيّات من الحكومة اللبنانيّة تخولها ممارسة مهام قنصليّة، أو جعل لبنان يوافق على إقامة قنصليّة أو قنصليّة عامّة لها في بيروت. وفي هذا السياق، عكفت ألمانيا الديمقراطية فور عقدها اتفاقها التجاريّ الثنائي مع لبنان عام 1955 على وضع الخطط التي تكفل لها تحقيق أهدافها. فزار بيروت هاينريش راو (Heinrich Rau)، وزير التجارة الداخليّة والخارجيّة الألمانيّ الشرقيّ، في أيار 1956 وأجرى اتصالات مع الرسميين اللبنانيين من أجل الحصول للممثليّة على وضع قانونيّ مستقلّ، وليس أن تكون فرعاً للممثليّة الأمّ في القاهرة. وسوّغ الألمان الشرقيّون طلبهم هذا، 1- بأنّ ممثليتهم في لبنان هي جهاز رسميّ لحكومة ألمانيا الديمقراطية، ممّا يتطلب اتفاقاً مع لبنان حول حقوقها ووضعها القانونيّ، 2- ضرورة حصول الممثليّة على حقوق قنصليّة لوجود مواطنين ألمان شرقيّين في لبنان يشرفون على رعاية العلاقات التجاريّة⁷⁹.

وعلى الرغم من ترحيب رئيسي الجمهوريّة كميل شمعون والحكومة عبد الله اليافي بتطوير العلاقات التجاريّة مع ألمانيا الديمقراطية، إلا أنّ الحكومة اللبنانيّة لم تستجب لأيّ من المطالبين. أمّا الألمان الشرقيّون، فتحفظوا تجاه تكرار محاولتهم في السنتين التاليتين، ورأوا وجوب الحفاظ على علاقاتهم مع لبنان في مستواها الراهن وعدم توسيعها، منطلقين من أنّ سياسة الرئيسين شمعون وحكومة سامي الصلح الجديدة الموالية للغرب، لا تتوافق مع أهداف سياستهم الخارجيّة⁸⁰. ومع ذلك، تحدّثت تقاريرهم عن أنّ قرار الحكومة اللبنانيّة بجعل الممثليّة فرعاً للقاهرة ظلّ حبراً على ورق، وإنّ الممثليّة مارست نشاطاتها بحريّة كاملة وعُوملت من الجانب اللبنانيّ معاملة جيدة، وبخاصّة من الدائرة الاقتصاديّة في الخارجيّة اللبنانيّة، هذا فضلاً عن موقف إيجابيّ للصحافة اللبنانيّة منها⁸¹.

استمر تحفظ الألمان الشرقيّين تجاه تعديل وضع ممثليتهم التجاريّة حتى عام 1958، عندما رأوا أنّ اندلاع الحرب الأهليّة في لبنان والسقوط المتوقع لكميل شمعون يطرحان معاً احتمالين: أن يُعهد إلى الجنرال فؤاد شهاب بتشكيل الحكومة اللبنانيّة، وعندها لا يحدث تغيير جذريّ في السياسة الخارجيّة اللبنانيّة، أو أن يقوم أحد أركان المعارضة اللبنانيّة، كعبد الله اليافي أو صائب سلام أو رشيد كرامي، بتشكيل الحكومة، وعندها سوف تسير سياسة لبنان الخارجيّة بشكل محايد مع ميل إلى الجمهوريّة العربيّة المتّحدة. واعتقدوا أنّ تحقيق الاحتمال الثاني وتخلي لبنان عن انحيازه الكامل نحو الغرب، قد يجلب معه تحسناً في وضعهم، وإنّ أيّاً من هاتين الخطوتين كانت تستلزم تفعيل العلاقات التجاريّة والثقافيّة مع لبنان، وتبادل البعثات الرياضيّة والفنيّة، وتقديم منح دراسيّة في ألمانيا الديمقراطيّة لطلبة لبنانيين، والاتصال بالقباط في لبنان، والمشاركة في مهرجانات الأفلام في بيروت، والقيام بالدعاية الإعلاميّة، والإكثار من التصاريح السياسيّة المؤيّدّة للبنان ومن برقيّات التهاني إلى المسؤولين اللبنانيين في المناسبات الرسميّة⁸².

وفي 20 تشرين الأول 1959، طلب الممثل التجاريّ لألمانيا الديمقراطية في لبنان رسمياً من وزارة الخارجية اللبنانية السماح لبلاده بفتح ممثلية تجارية لها في بيروت. ومن أجل ذلك، حضر إلى بيروت غيبنتر (Gyptner)، مفوض ألمانيا الديمقراطية في الشرقين الأدنى والأوسط، وتباحث مع المسؤولين⁸³. وبعد قليل، تبين له أنّ لبنان على استعداد للتجاوب جزئياً من طلب برلين (الشرقية)، إذ أعلن مجلس الوزراء اللبناني في جلسته بتاريخ 21 كانون الثاني 1960 الاعتراف بالممثلية التجارية كهيئة قانونية ومنحها الإعفاء الجمركيّ أسوة بغيرها من الممثلات التجارية الأخرى⁸⁴. وفي الوقت نفسه، رفض لبنان إقامة تمثيل قنصليّ لألمانيا الديمقراطية عنده⁸⁵، وأكد "أنّ على الممثلة التجارية حصر نشاطاتها بالعلاقات التجارية، حيث لا تتوفر لها شروط القيام بمهام سياسية"⁸⁶.

وفي خطوة لاحقة، بهدف إعطاء مفاوضات التجارة بين البلدين مناخاً مريحاً، منح لبنان في 3 نيسان 1960 و15 شباط 1961 الممثلة التجارية لوجتين دبلوماسيتين⁸⁷، وسط احتجاج سفارة ألمانيا الاتحادية ومطالبتها الخارجية اللبنانية بسحبهما، ورفض لبنان هذا الطلب، مبرراً أنّ ما حصل كان عن طريق الخطأ ولن يتكرّر ثانية، وليس له أهمية سياسية. وفي ملاحظته حول الموضوع، كتب هرمان فويغت (Hermann Voigt)، رئيس الدائرة 708 في الخارجية ببون يقول: "إنّ لبنان رفض سحب اللوجتين الدبلوماسيتين خشية أن يعرّض مبيعاته من الحمضيات والفاكهة للخطر"⁸⁸. وللتعبير عن استيائها من هذا التصرف، اقترحت الدائرة المذكورة في الخارجية ببون بأن يؤخّر إرسال سفير جديد إلى لبنان⁸⁹. إلا أنّ شيئاً لم يحصل من هذا القبيل.

ولطمأنة ألمانيا الاتحادية تجاه موقفها الرسميّ من برلين (الشرقية)، أبلغت الحكومة اللبنانية سفير ألمانيا الاتحادية ببيروت في مناسبتين (أيار 1959 وأذار 1960) بأنّها تعلق أهمية كبيرة على رعاية العلاقات الودية مع بلاده ولن تعترف بألمانيا الديمقراطية وتسمح لها بإقامة تمثيل قنصليّ لديها، أو ترفع من صلاحيات ممثليتها التجارية⁹⁰، وهو ما كرّره وزير الخارجية فيليب تقلا مرة أخرى أمام الممثل التجاريّ لألمانيا الديمقراطية في 26 أيار 1960⁹¹. ومن جهة أخرى، أبلغ لبنان ألمانيا الديمقراطية "أنّ لديه علاقات دبلوماسية مع ألمانيا الاتحادية فقط، وهو يريد تجنب تعقيدات معها"، و"سوف يقيم العلاقات الدبلوماسية مع برلين عندما تُقدم دول عدم الانحياز على مثل تلك الخطوة"⁹². وكان ربط لبنان إقامة العلاقات الدبلوماسية مع برلين بإقدام "دول عدم الانحياز" على ذلك أولاً، مناوره دبلوماسية منه كي لا يعترف بتلك الدولة، إذ كان يدرك أنّ "مبدأ هالشتاين" هو أيضاً سوط مسلط على دول العالم الثالث لمنعها من الاعتراف بألمانيا الديمقراطية. وبعد مؤتمر "دول عدم الانحياز" ببلغراد في أيلول عام 1961، كثفت حكومة برلين (الشرقية) من مساعيها للحصول على اعتراف تلك الدول بها شارحة لها المسألة الألمانية ومسألة بناء جدار برلين. لكن "دول عدم الانحياز"، تحقّظت تجاه الاعتراف ببرلين، معتبرة المسألة الألمانية "نزاعاً" ألمانيا داخل العائلة الواحدة"⁹³.

شكل اعتراف لبنان بالتمثيلية التجارية لألمانيا الديمقراطية خطوة متقدمة لتلك الدولة في سعيها لإقامة علاقات قنصلية معه، بحجة أنّ تطوّر العلاقات والمعاملات التجارية بين البلدين يستلزم ذلك، كالمصادقة، على سبيل المثال، على الوثائق والمعاملات التجارية ومعاملات الزواج، ومنح تأشيرات دخول إلى لبنانيين يرغبون بزيارة ألمانيا الديمقراطية⁹⁴. واستغلت برلين (الشرقية) التحضير للمفاوضات التجارية مع لبنان عام 1961 لتتحرك في هذا الاتجاه⁹⁵. ومرة أخرى اضطرت الخارجية اللبنانية للتأكيد على موقفها السابق من إنشاء قنصلية، فيما كتب شنايدر، الممثل التجاري الألماني الشرقي في بيروت، إلى رؤسائه يقول: "إنّ لبنان يريد إلزامنا شراء أكبر كمية ممكنة من إنتاجه الزراعي وهو لأجل ذلك يستخدم كلمات مديح لدورنا الاقتصادي، بينما لا يُقدّم سوى القليل بشأن إقامة علاقات قنصلية خشية حدوث إشكالات مع ألمانيا الاتحادية"⁹⁶.

وفي 6 نيسان 1961، كشف زيدان البيطار، رئيس الدائرة الاقتصادية في الخارجية اللبنانية، الذي خلف أميوني، أمام الممثل التجاري الألماني الشرقي أنّ هانز شفاترتمن (Hans Schwarzmann)، سفير ألمانيا الاتحادية في بيروت، الذي علم بمساعي ألمانيا الديمقراطية لإقامة قنصلية لها في لبنان، تدخل على الفور واتصل بالخارجية محذراً من إقدام لبنان على تلك الخطوة. وقد ترافق ذلك مع إعلان حكومته عن تقديم مساعدات تنمية إلى لبنان، والذي تزامن عمداً مع المفاوضات التجارية بين بيروت وبرلين (الشرقية). وقد نصح البيطار شنايدر السير في مسألة الحقوق القنصلية "إلى الحد الذي لا يؤدي إلى تعقيدات مع الدول الأخرى"، قاصداً بذلك ألمانيا الاتحادية. كما طلب إليه بأن يكثف من الاتصال بالزعامات المارونية وبالبيطار الماروني أيضاً، وسمّى له كل من سليم الخوري وإميل خوري للاتصال بهما. وفيما أعلن الأول عن استعداده لدعم الطلب الألماني الشرقي لدى وزير الخارجية اللبنانية تقلا والرئيس الأسبق بشارة الخوري، ورأى أيضاً ضرورة أن تتصل الممثلة التجارية بالبيطار الماروني، أوضح إميل خوري صعوبة قيام علاقات قنصلية بين لبنان وألمانيا الديمقراطية في الوقت الراهن، بسبب نفوذ ألمانيا الاتحادية الاقتصادي في لبنان، ومحدودية إمكانات برلين (الشرقية) الاقتصادية والمالية مقارنة بألمانيا الاتحادية، ووجود دوائر في لبنان ترفض تحسين العلاقات معها. ومع ذلك، نصح إميل خوري شنايدر بأن تتجه سياسة بلاده أنياً إلى عقد اتفاق تجارة ومدفوعات جديد، وتقوية العلاقات مع لبنان من خلال تكثيف الاتصالات مع شخصيات لبنانية، والقيام بالدعاية الإعلامية وتقديم مساعدات تقنية وعلمية إلى لبنان والمشاركة في مشاريع إنمائية⁹⁷.

وأثناء ذلك (أيار 1961)، وصل كارل - هاينز تزييرل (Karl- Heinz Zirpel) إلى لبنان بتكليف من وزارة التجارة الخارجية في برلين للتفاوض في مسألة عقد اتفاق تجارة جديد. وعند بدء المحادثات، حاول تزييرل أن يجعل مسألة العلاقات القنصلية في صلب موضوع المفاوضات⁹⁸. ولما فشل في ذلك، أبلغ تزييرل فؤاد عمون، أمين عام الخارجية، "إنّه مؤلم جداً لألمانيا الديمقراطية أن يكون لها ممثلة تجارية فقط في دولة صديقة كـلبنان وتعمل في ظروف شاذة مقارنة بمستوى العلاقات الاقتصادية بين البلدين". وأضاف: "إنّ سياسة ألمانيا الديمقراطية الخارجية تجاه الدول العربية تنسجم على الدوام مع مصالح الدول العربية، وهي تقف ...

بوضوح إلى جانب الدول العربيّة، وبخاصّة في مسألة إسرائيل، وليس لديها علاقات سياسيّة أو اقتصاديّة (معها) أو أي نوع من العلاقات مع تلك الدولة". وفي إشارة إلى ألمانيا الإتحاديّة، قال: "إنّها تدعم إسرائيل في كلّ الأحوال وتسمح لنفسها بالتدخل في ما يخصّ العلاقات بين ألمانيا الديمقراطيّة ولبنان". وختم تزييريل بالقول: "إن ما يطلبه ليس إقامة علاقات دبلوماسيّة أو سياسيّة رسميّة، بل ما يؤدي إلى توسيع العلاقات التجاريّة بين البلدين، ويمكن الممثليّة التجاريّة، كممثل وحيد لألمانيا الديمقراطيّة في لبنان، الاهتمام بالسياح الألمان الشرقيين الذين يتوافدون إلى لبنان بمعدل 300 إلى 400 سائح سنوياً، والمشاركة في المهرجانات الثقافيّة، وإنشاء خطّ جويّ بين برلين وبيروت".⁹⁹

سرعان ما تبين لتزييريل أنّ أقصى ما يمكن الحصول عليه من الجانب اللبنانيّ هو بعض الحقوق القنصليّة وليس إقامة قنصليّة¹⁰⁰. وبالفعل، أبلغت الخارجية اللبنانيّة الممثليّة في 28 أيلول 1961 قرار مجلس الوزراء اللبنانيّ بمنحها بعض الحقوق "لأجل تقوية العلاقات الاقتصاديّة بين البلدين وتسهيل عمل الممثليّة". وهذه الحقوق هي: السماح لها بالتصديق على الفواتير والمعاملات التجاريّة، ومنحها حرمة المراسلات البريديّة والبرقيّة. واعتبر تزييريل أنّ هذا القرار خطوة إلى الأمام، وإن كان لا يتوافق مع تطلّعات بلاده¹⁰¹.

بعد القرار اللبنانيّ، رأت ألمانيا الديمقراطيّة أن تكون خطواتها التالية الحصول لمرمليّتها على حقّ إصدار تأشيرات دخول والقيام بمهام قنصليّة¹⁰². وفي ضوء اضطراب العلاقات بين لبنان وسوريّة في النصف الثاني من عام 1961، وعدم تمكّن بعض الرسميين ورجال الأعمال اللبنانيين من الذهاب إلى سوريّة للحصول على تأشيرات دخول من القنصليّة الألمانيّة (الشرقيّة) في دمشق، أضحي طلب برلين أكثر قبولاً من قبل الحكومة اللبنانيّة.

ولما كان لبنان يدرك أنّ الإقدام على هذه الخطوة قد يعكّر علاقته بألمانيا الإتحاديّة، رأت دوائر الخارجية اللبنانيّة التشاور معها مسبقاً في الموضوع، مع التأكيد لها أنّها لن تُقدم على منح الممثليّة هذا الحقّ من دون موافقتها. وبينما رأى سفير ألمانيا الإتحاديّة في بيروت أنّ إقدام لبنان على تلك الخطوة يناقض ما وعد به الوزير تقلاً من أنّه لن يرفع من صلاحيّات الممثليّة التجاريّة¹⁰³، كان لرؤسائه في بون رأي آخر. فقد اقترحت الدائرة السابعة في الخارجية التساهل تجاه الموضوع كاستجابة للرغبة اللبنانيّة، وكلي لا يكون لألمانيا الديمقراطيّة حجة لتحويل مرمليتها إلى قنصليّة، ولأنّ لبنان يتصرف بنزاهة، وسوف يقابل تلك الخطوة بتفهم موقف ألمانيا الإتحاديّة من المسألة الألمانيّة¹⁰⁴. وأبلغت الخارجية في بون سفارتزمن بأنّ سلوك الحكومة اللبنانيّة لا يُعتبر انحرافاً كبيراً عن سياسة لبنان السابقة تجاه الممثليّة التجاريّة¹⁰⁵.

وفيما أزيلت عقبة أساسيّة في وجه توسيع صلاحيّات الممثليّة التجاريّة لألمانيا الديمقراطيّة لتشمل منح "الفيزا"، تخلى لبنان فجأة عن الفكرة بكاملها، في ضوء تكثيف الممثليّة التجاريّة لنشاطاتها السياسيّة في لبنان وتحول هذه المسألة إلى قضية

الساعة في أروقة وزارة الخارجية، واعتراض سفارة ألمانيا الاتحادية على تلك النشاطات. بناءً عليه، أنصبَّ اهتمام لبنان على معالجة ديول تلك القضية تاركاً مسألة الحقوق القنصلية إلى وقت آخر¹⁰⁶.

ومع مطلع خريف 1963، عاودت الممثلة تجديد اتصالاتها بالمسؤولين في الخارجية اللبنانية في شأن الحقوق القنصلية، معتبرة أنّ هناك معطيات مشجعة تجعل توقيت ذلك مناسباً، وهي:¹⁰⁷

- 1- تحسّن وضع ألمانيا الديمقراطية في لبنان رغم "الضغط الإمبريالي" عليه الذي يُواجهه من مختلف فئات المعارضة اللبنانية؛
- 2- الانتخابات التي ستجري في لبنان في نيسان 1964، ما يجعل أعضاء الحكومة المرشحين للانتخابات يشدّدون على الحيادية والاستقلال وحرية التصرف لأجل كسب أصوات الناخبين؛
- 3- المحادثات التي أجراها فريتز هليغ (Fritz Helbig) ، رئيس الممثلة التجارية لألمانيا الديمقراطية، مع رئيس الوزراء رشيد كرامي ووزير الخارجية والاقتصاد، وإعلان الحكومة اللبنانية عن رغبتها في تطوير العلاقات مع ألمانيا الديمقراطية "في حدود المستطاع"، واستعداد الرئيس كرامي ووزير الاقتصاد رفيق نجا دعم توسيع صلاحيات الممثلة، واعتقاد الممثلة أنّه يمكن التأثير على قرار الوزير تقلاً من خلال شخصيات لبنانية مقربة منه مؤيدة لبرلين؛
- 4- دعم البيطار ودمشقية الممثلة في مسعاها وإمكان تأثيرهما على الوزير فيليب تقلاً؛
- 5- زيارة النائب أحمد اسبر معرض لايبزيغ وتعهده بالاتصال بالوزير تقلاً كي ينقل إليه انطباعاته الإيجابية عن ألمانيا الديمقراطية ويبحث معه مسألة الحقوق القنصلية؛
- 6- الاتصالات التي أجراها الممثل التجاري مع الحزب التقدمي الاشتراكي، وبخاصة مع كمال جنبلاط وفريد جبران.

إضافة إلى ذلك، رأى هليغ أن يدعم تحركه الرسمي باتصالات خاصة مع شخصيات لبنانية رفيعة. فاتصل بمعن كرامي، شقيق رئيس الوزراء، لأجل التوسّط لدى أخيه في مسألة الحصول على الحقوق القنصلية للممثلة¹⁰⁸.

وفي 18 تشرين الأول 1963، سلّم هليغ زيدان البيطار مذكرة رسمية من وزارة التجارة الخارجية والداخلية الألمانية (الديمقراطية) تطلب فيها إقامة علاقات قنصلية متدرّعة بالأسباب السابقة نفسها. وعكس البيطار أثناء مقابلاته لهليغ أجواء مريحة في الخارجية ترى "أنّ شيئاً يجب أن يُعمل" في مسألة الحقوق القنصلية¹⁰⁹. ولفت البيطار إلى أنّ هناك جهات تجارية تتعامل مع الغرب تضع العقبات في وجه ذلك، وأنّ الرئيس فؤاد شهاب يخشى الدول الاشتراكية، في حين أنّ الوزير تقلاً ليس سيئاً و"يمكن التوقع منه موقفاً طيباً". وختم البيطار حديثه بالقول، غامراً من قناة ألمانيا الاتحادية: "سوف تلاحظون شيئاً عن الصراع المقبل المرتبط بهذه المسألة"¹¹⁰. وما لبثت تلك الأجواء الإيجابية أن تصاعدت بإعلان "حزب الكتائب اللبنانية" عن استعداده دعم برلين (الشرقية) في مسألة إقامة قنصلية في بيروت لدى

لجنة الشؤون الخارجية البرلمانية. لكن هليبيغ، رأى "تجنب الدعم من هذا الحزب" لأسباب سياسية وإيديولوجية.¹¹¹

كانت هذه أولى الإشارات بأن لبنان يريد بالفعل تحسين وضع الممثلة. لكن تدخل سفير ألمانيا الاتحادية في المسألة، خفف من حدة الاندفاع اللبناني، ذلك أن سفارتزمن احتج مهتداً بأن تلك الخطوة "سوف تصيب العلاقات اللبنانية - الألمانية (الغربية) بشرخ عميق"، مؤكداً أن بلاده هي المتحدث الوحيد باسم كل ألمانيا.¹¹²

وفي ضوء التدخل الألماني الغربي، صدر في 11 كانون الأول 1963 قرار عن مجلس الوزراء اللبناني يمنح الممثلة فقط حق إصدار تأشيرات دخول (فيزا).¹¹³ فاعتبرت خارجية ألمانيا الديمقراطية أن تلك الخطوة هي علامة واضحة على تحسن العلاقات مع لبنان.¹¹⁴

5- النشاطات السياسية لألمانيا الديمقراطية وردود الفعل اللبنانية والألمانية الغربية

تشير الوثائق والتقارير التي بين أيدينا على أن موقف لبنان من المسألة الألمانية كان ينسجم بشكل عام مع موقف الدول العربية المحايد الذي كان يُقر بوجود دولتين ألمانييتين ويشجع مفاوضات سلام مباشرة بينهما. وقد تجنّب لبنان التورط في إشكاليات هذه المسألة جاعلاً تصريحاته حولها عامّة وغير محدّدة. كما رأى أن السير في سياسة متوازنة بين الدولتين الألمانييتين أفضل وسيلة للحفاظ على ارتباطه بالغرب من جهة، وإرضاء القوى الوطنية اللبنانية التي كانت تحتّ على الاعتراف بألمانيا (الشرقية) من جهة أخرى.¹¹⁵

وعلى الرغم من موقفه هذا، تحوّل لبنان إلى ساحة صراع سياسي وإعلامي بين الدولتين الألمانييتين. برز ذلك بشكل واضح مع اندلاع أزمة برلين مجدداً في خريف 1958، نتيجة مساعي السوفييات لتحييد المدينة ونزع سلاحها، ثم بناء جدار برلين من قبل ألمانيا الديمقراطية في آب 1961. وبالتزامن مع تلك التطورات، أخذت الممثلة التجارية لألمانيا الديمقراطية، وبشكل يخالف الصلاحيات المعطاة لها من قبل الحكومة اللبنانية، تتجرأ على تسليم الخارجية اللبنانية والبعثات الأجنبية والصحافة المحلية مذكرات سياسية تعرض فيها وجهة نظر حكومتها من المسألتين الألمانية والبرلينية وتهاجم ألمانيا الاتحادية وتتحدّث عن تسليحها ودورها في تهديد السلام العالمي. ففي 12 تشرين الثاني 1958، سلّمت الممثلة وزارة الخارجية اللبنانية مذكورة باللعنتين الفرنسية والألمانية حول الوضع في ألمانيا بعنوان "مذكرة حول تهديد السلم من خلال سياسة التسليح لألمانيا الغربية".¹¹⁶ وبناءً على شكوى السفير الألماني هلنتال بتاريخ 14 منه، استدعت الخارجية رئيس الممثلة التجارية وحذرت من مثل هذا التصرف. ومن جهة أخرى، برّرت الخارجية لسفير ألمانيا الاتحادية أن ما حدث هو "نوع من الدعاية التي يقوم بها المرء من دون انتباه".¹¹⁷

وبالرغم من التحذيرات اللبنايية، أخذت الممثلةية تمويل صحفاً محلّية بهدف الدعاية لحكومتها وحثّ الرأي العامّ اللبناي على ضرورة اعتراف حكومته بألمانيا الديمقراطية. وبمناسبة العيد العاشر لتأسيس الدولة (1959)، أجرى هينولد (Hänold)، الممثل التجاريّ لألمانيا الديمقراطية، حديثاً مع جريدة "الصحافة" البيروتية طالب فيه بإقامة علاقات دبلوماسية بين بلاده ولبنان، وألمح إلى العلاقات التي تربط بين ألمانيا الإتحاديية وإسرائيل، وإلى أنّ بلاده ليس لها أية علاقات مع الكيان الصهيوني¹¹⁸.

وبمناسبة العيد الحادي عشر لتأسيس ألمانيا الديمقراطية، أجرى فريق كرة قدم ألمانيّ شرقيّ مباراة في بيروت في 13 تشرين الأول 1960، حيث رُفع فيها علم تلك الدولة وعُزف نشيدها الوطني¹¹⁹. وسبق ذلك بأسبوع (7 تشرين الأول) حفل استقبال في فندق بريستول إقامته الممثلةية التجاريية حضره رسميون لبناييون، ومن ضمنهم مدير عام المراسم في القصر الجمهوري جورج حيمري، والقاضي في محكمة الاستئناف بدري المعوشي. عندها، خرج سفير ألمانيا الإتحاديية عن صمته واحتجّ إلى وزارة الخارجية اللبنايية، معتبراً أنّ مشاركة مسؤول لبناي كبير في الاحتفال بادرة يؤسف لها، وإنّ ما يحصل هو عمل "غير ودي" تجاه حكومته. وعلى الرغم من تبرير الخارجية اللبنايية بأنّ حضور مدير عام المراسم استقبال بريستول كان بصفته الشخصية¹²⁰، حصل على ما يبدو خلاف في الرأي بين دائرتي الشؤون السياسيية والاقتصاديية في وزارة الخارجية لدى تقييمهما الموضوع: إبراهيم الأحذب (رئيس الدائرة السياسيية)، الذي رأى أنّ الممثلةية قد تجاوزت بالفعل إطار نشاطها التجاريّ، وزيدان البيطار (رئيس الدائرة الاقتصاديية)، الذي اعتبر أنّ المسألة مُبالغ فيها وتهدف إلى تعزيز العلاقات الجيدة بين بيروت وبرلين (الشرقيية)¹²¹.

وبسبب هذا الخلاف، استدعى أمين عام الخارجية السفير خليل تقيّ الدين بنفسه شنيدر، الممثل التجاريّ الألمانيّ الشرقيّ، وأبلغه استياء الخارجية اللبنايية من نشاطاته السياسيية في الأسبوع الأخير والتي تخطت المسائل الاقتصاديية الصرف. كما أفهمه أنّ لبنان لن يقيم علاقات دبلوماسية مع بلاده. وفي الختام، نصح تقيّ الدين الممثل التجاريّ بأن يبقى على اتصال معه للحصول على رأيه بشأن نشاطات ممثليته قد تُفسر سياسياً. ولترطيب الأجواء مع ألمانيا الإتحاديية، أكدت الخارجية اللبنايية للسفير الألمانيّ الغربيّ أنّ رئيسا الجمهوريية والحكومة اللبنايية لا يزالان على موقفهما الثابت من بلاده في مسألة ألمانيا الديمقراطية. وعزا شنيدر المسألة كلها إلى مكيدة دبّرتها سفارة ألمانيا الإتحاديية، وإلى العلاقة الجيدة التي كانت تربطها بالأحذب. لكنه، وبسبب الجو المشحون، اقترح على رؤسائه وقف النشاطات السياسيية مرحلياً، أو التقدّم بمذكرات سياسيية إلى الخارجية منعاً لأي احتجاج ألمانيّ غربيّ. أما في شأن المؤتمرات الصحفيية التي تعقدها الممثلةية، فرأى أنّ لا ضرورة للتراجع عنها¹²².

وعلى الرغم من احتجاجات سفارة ألمانيا الإتحاديية والتحذيرات المرنة للخارجية اللبنايية، عاودت الممثلةية نشاطها السابق، حيث سُجلت حادثتان في خلال عام 1961. فبمناسبة مهرجان الفيلم السينمائيّ الدوليّ في سينما كايبتول (10- 18 حزيران 1961)، أقدمت ألمانيا الديمقراطية، كدولة مشاركة فيه، على رفع علمها

على مبنى صالة العرض، الأمر الذي سبب تدخلًا من قبل السفير سفارتزمن لدى الخارجية اللبنانية وقيام الأمن العام اللبناني بإنزال العلم. وأبلغ السفير خليل تقي الدين شنايدر، أنه طالما لا توجد علاقات دبلوماسية بين لبنان وألمانيا الديمقراطية، فليس مسموحاً لدولته أن ترفع علمها. وأضاف قائلاً له: "إن ما يربط لبنان وبلاده حالياً هو العلاقات التجارية، وطالما أن الممثلة التجارية تعمل في هذا الإطار، فلها حماية الدوائر اللبنانية". وختم تقي الدين حديثه بالقول: "إذا كنتم تريدون أن تقوموا بشيء يتخطى هذا الإطار، فتعالوا إلينا كي نتحدث معاً وانتم تعرفون أن الجهة الأخرى (ألمانيا الاتحادية) لا تنام". ويتدخل كيكتييف (Kikiev) السفير السوفياتي في بيروت، وزيدان البيطار، أمكن التوصل إلى تسوية قضت بإنزال أعلام جميع الدول المشاركة في المهرجان باستثناء لبنان.¹²³

وفي أعقاب "مسألة العلم"، حاول سفارتزمن أن يدفع لبنان إلى الاعتراف به كسفير لكل ألمانيا، إلا أن تدخل السفير السوفياتي في المسألة أحبط مسعاه¹²⁴. وعلى العموم، كان على لبنان أن يأخذ موقفاً تسوية في هذا الموضوع، إذ لم يكن قد مضى على توقيعه على الاتفاق التجاري مع ألمانيا الديمقراطية سوى بضعة أسابيع.

أما الحادثة الثانية، فهي عودة شنايدر من جديد في 25 أيلول 1961 إلى تقديم مذكرات سياسية إلى الخارجية اللبنانية حول مشروع حل سلمي لمسألة برلين، ومقترحات بلاده لعقد معاهدة سلام بين الدولتين الألمانييتين¹²⁵.

ومع تعيين هاينريش كروغر (Heinrich Krüger) رئيساً للمثلية التجارية في صيف 1962، عاود الألمان الشرقيون نشاطاتهم السياسية وبزخم كبير هذه المرة، ما لفت أنظار دوائر الخارجية اللبنانية والسفارة الألمانية الغربية طوال عام كامل. فعندما حضر هذا إلى بيروت، كان لديه تصوراً حول مهامه يتجاوز التمثيل التجاري لبلاده، وهو تطبيع العلاقات مع لبنان. ومما شجعه على ذلك، تبليغه من أحد مندوبي وزارة الخارجية اللبنانية الذي حضر حفل تسلمه لمنصبه، بأن لبنان سيتعامل من الآن وصاعداً مع الممثلة بشكل رسمي أكثر من السابق، وإن الحكومة اللبنانية توافق على نشاطات الممثلة السياسية بصورة صامتة¹²⁶. ولتحقيق هدفه، رأى كروغر ضرورة القيام بالخطوات التالية:¹²⁷

- * تدعيم الاتصالات مع القيادات في الحكومة اللبنانية والبرلمان اللبناني والمؤسسات الرسمية وتعميقها؛
- * إقامة علاقات شخصية مع المديرين العاملين اللبنانيين؛
- * تدعيم العلاقات مع الصحافة اللبنانية ومع المؤسسات الثقافية والجامعية؛
- * الحصول على دعم رجال أعمال لبنانيين وجمعياتهم.

فور تسلمه منصبه، قام كروغر بزيارة بروتوكولية إلى وزير الخارجية فيليب تقلا، وأعرب له عن الأمل في إمكان تطوير العلاقات بين بلاده ولبنان في مجالات أخرى غير التجارة. وأبلغ كروغر تقلا إنه يريد أن يتوجه إلى وزارة الخارجية بمذكرات تتعلق بمسائل سياسية تهتم لبنان، مثل "الوضع الشاذ" في برلين الغربية، والاستفزازات التي تتعرض لها حدود ألمانيا الديمقراطية من قبل ألمانيا الاتحادية،

وعن رغبة بلاده في حلّ المسألتين الألمانيّة والبرلينيّة من خلال اتفاق سلام بين الألمانيّتين، وأخيراً، أنّ ألمانيا الإتحاديّة رفضت حتى الآن كلّ اقتراحات بلاده في ما يتعلق بالاعتراف بسيادتها. وبرّر كروغر طلبه هذا بأنّ بعض الصحف اللبنيّة تعرض هذه المسائل بشكل مغاير للحقيقة ينسجم مع مخططات ألمانيا الإتحاديّة ضدّ بلاده¹²⁸.

وفي ردّ لبق، أعلن تقلا عن استعداده لدعم كروغر في كلّ المجالات وتمكينه من تحقيق مهامه في الأطر المتفق عليها بالنسبة إلى نشاطات ألمانيا الديمقراطيّة في لبنان. لكنه طلب إليه ألا يتقدّم بمذكرات سياسيّة إلى الخارجيّة اللبنيّة لما قد تسببه من مشكلات للجهتين اللبنيّة والألمانيّة الشرقيّة. وحول المسألتين الألمانيّة والبرلينيّة، رفض تقلا الخوض فيهما معتبراً إياهما شأنًا داخلياً للدولتين الألمانيّتين لا يهمّ لبنان مباشرة. لكنه أمل "أن يتمكن الشعب الألمانيّ بإرادته وشجاعته من حلّ هذه المسألة التي تساهم في إحلال السلام العالميّ، وعن ترحيب لبنان بذلك".¹²⁹

وعلى الرغم من تأكيدات كروغر لتقلا بأنّه سيتصرّف في ضوء الاتفاقات المعقودة بين بلاده ولبنان، أي حصر نشاطاته بالعلاقات التجاريّة فقط والتشاور مع وزارة الخارجيّة اللبنيّة من وقت لآخر، راح هذا يوسّع من اتصالاته مع الشخصيات الرسميّة والسياسيّة والاقتصاديّة اللبنيّة مباشرة أو عبر وسطاء. وفي تقرير له، كشف كروغر عن شبكة الاتصالات التي أقامها في لبنان على الشكل التالي: اتصالات رسميّة مع الرئيس رشيد كرامي، وعبر شقيقه معن التاجر في طرابلس، ومع وزير الخارجيّة فيليب تقلا عبر إيلي أبو جودة صاحب "البنك اللبنيّ للتجارة"، والتاجر ألفرد كتانة، رئيس مكتب الفاكهة، ووزير الأشغال بيار الجميل عبر شقيقه وقريب له يدعى أنطوني الجميل، رئيس تحرير مجلة "بيروت" الناطقة بالإنكليزية، ووزير البريد رينيه معوض رسميًّا وعبر ابن عمه جميل معوض وهو تاجر في طرابلس، ومع كمال جنبلاط، الوزير المكلف بمهام وزارة الداخليّة عبر التاجر أسعد نجار، وعلى التوالي مع وزراء الإعلام والاقتصاد والزراعة والصحة والتربية فيليب بولس ورفيق نجا وجوزيف سكاف وعلي بزي وكامل الأسعد. كما أجرى اتصالات بصبري حماده، رئيس المجلس النيابيّ ونائبه منير أبو فاضل، وكاظم الصلح، رئيس لجنة الشؤون الخارجيّة في البرلمان اللبنيّ، وأعضاء تلك اللجنة محسن سليم وأحمد اسبر، ومع صائب سلام عبر شقيق له في مكتب الفاكهة، ومع ناظم عكاري، المدير العام لرئاسة مجلس الوزراء¹³⁰ وفؤاد عمون، مدير عام الخارجيّة اللبنيّة، ومع رئيس مجلس إدارة الجمارك اللبنيّة، وجورج حيمري، مدير عام المراسم في رئاسة الجمهوريّة. كما لم يوقّر كروغر مناسبة عيد رأس السنة الميلاديّة لتهنئة الجميع، وفي مقدّمهم رئيسا المجلس النيابيّ والوزراء وأعضاء في الحكومة اللبنيّة¹³¹.

وفي تقريره السنويّ الأول عن العام 1962، كتب كروغر أنّ تلك الاتصالات مع الفعاليّات اللبنيّة كانت ذات غايات سياسيّة، وأهمها "توطيد العلاقة الشخصية معهم واستخدامها في سبيل التقدّم بمذكرات سياسيّة تدعم أهداف بلاده في المسألتين الألمانيّة والبرلينيّة وتقوية نفوذها في لبنان على حساب ألمانيا الإتحاديّة، وصولاً إلى تطبيع العلاقات معه".¹³² واعتقد كروغر أنّ وجود رشيد كرامي في

السلطة يوقّر أملاً بتحقيق أهدافه، لاسيّما بعدما أبدى هذا الأخير استعداداً لتسلم مذكرات سياسيّة منه¹³³. وهذا ما شجّع كروغر على الإكثار من تقديم المذكرات إلى المسؤولين وأعضاء الحكومة حول برلين الغربيّة ومساعي ألمانيا الاتحاديّة للتسلّح النوويّ، وحول لجنة نزع الأسلحة في جنيف.

وبعدما اعتقد كروغر أنّ لا اعتراض على تحركاته، وسّع من نشاطاته باتجاه المجلس النيابيّ، وأخذ يقدم لرئيسه وللجنة الشؤون الخارجيّة مذكرات تهاجم ألمانيا الاتحاديّة¹³⁴. كما لم تستثن الممثليّة التجاريّة من مخططاتها القيادات المارونيّة، إذ يذكر تقرير أنّ ألمانيا الديمقراطيّة كانت تهدف من خلال إدخال "البنك اللبنانيّ للتجارة" لصاحبه أيلي أبو جودة في اتفاقها التجاريّ مع لبنان عام 1961 إلى الانفتاح على الزعامات المارونيّة والكنيسة المارونيّة وكسبها لمشروع إقامة قنصليّة. واستطاعت بالفعل إقامة اتصالات مع جماعة بشارة الخوري، سليم ونهاد وإميل، رغم إدراكها ضعف نفوذهم السياسيّ¹³⁵، لكنها تحقّقت، لأسباب سياسيّة، كما ذكرنا سابقاً، تجاه قبول دعم "حزب الكتائب اللبنانيّة" لمشروعها لدى لجنة الشؤون الخارجيّة في البرلمان¹³⁶.

وفي الوقت نفسه، بدأ "تعاون" بين الممثليّة التجاريّة وبعض الصحف اللبنانيّة بشكل لم يسبق من قبل. فبدأت تُنشر مقالات وسلسلة حلقات افتتاحيّة مؤيدة لألمانيا الديمقراطيّة تدعو إلى الاعتراف بها كدولة مستقلة وإقامة العلاقات الدبلوماسية معها ونزع سلاح برلين الغربيّة، وحلّ المسألة الألمانيّة طبقاً لإتفاق بوتسدام، وجعل منطقة وسط أوروبا منزوعة السلاح. كما أخذت الممثليّة تُكثر من حفلاتها لمحرّري الصحف ونقابتهم ومن مؤتمراتها الصحفيّة للحديث عن معارض لايبزيغ، وتتنشر إعلانات دعائيّة لمنتجات بلادها، كوسيلة من وسائل دعم الصحف اللبنانيّة الناشطة في حملتها الدعائيّة ضدّ ألمانيا الاتحاديّة¹³⁷.

سبّبت نشاطات ممثليّة ألمانيّة الديمقراطيّة استياء سفارة ألمانيا الاتحاديّة. فاستغرب سفارتزمن صمت الحكومة اللبنانيّة عنها، وكيف يستقبل وزير الخارجيّة اللبنانيّة وأمينها العام ورئيس مجلس الوزراء وأعضاء الحكومة كروغر خروجاً عن المألوف، وليس من قبل رئيس الدائرة الاقتصاديّة في وزارة الخارجيّة اللبنانيّة. وأعلن سفارتزمن عن رفضه أن يُرْفَع من شأن الممثليّة التجاريّة حتى اجتماعياً¹³⁸، معتبراً أنّ بلاده هي الممثل الوحيد القانونيّ لألمانيا في لبنان، وأنّ ما يحصل "يشكل تطوّراً خطيراً"¹³⁹.

أدى التدخّل الألمانيّ الغربيّ ضدّ كروغر إلى إحراج الحكومة اللبنانيّة. لكن المفاوضات حول تجديد اتفاقها التجاريّ مع ألمانيا الديمقراطيّة ثم توقيعها في أيار 1963 وانعكاسه إيجاباً في أوساط الرأي العام اللبنانيّ، منعها من اتخاذ إجراء ما. ولذا، اكتفت باستدعاء كروغر في 23 كانون الثاني 1963، وأبلغته أنّ نشاطاته تتجاوز إطار التمثيل التجاريّ و"تضرّر بمصالح لبنان" و"إنّه لا يمكن الاستمرار على هذا المنوال"¹⁴⁰. واعتقدت الخارجيّة أنّ كروغر قد فهم الرسالة وسوف يبقى في

ألمانيا بعد مرافقة الوفود اللبنانية إلى معرض لايبزيغ في آذار 1963 ولن يعود إلى لبنان. إلا أنّ شيئاً لم يحصل من هذا القبيل.

وبغضّ النظر عن التنافس الألماني - الألمانيّ، كان لقصة كروغر شقان بروتوكوليّ وآخر تجاريّ. الأول يتعلق بتجاوزه لزيدان البيطار وقيامه بالاتصال برؤسائه مباشرة، مع علمه أنّ البيطار هو المسؤول عن العلاقات الاقتصادية مع بلاده. إضافة إلى ذلك، قيامه بالاتصال بكازم الصلح، رئيس لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان اللبنانيّ، من وراء ظهر البيطار. واعتبر البيطار سلوك كروغر "استصغاراً" لشأنه.¹⁴¹ أما السبب الثاني، فيعود إلى خلافات حول قضايا تتعلق بتجار لبنانيين تدخل البيطار لمصلحتهم لدى الممثلة. وأخيراً، محاولة جماعة من التجار اللبنانيين والمديرين العاميين في بعض الوزارات استغلال نفوذها لعقد صفقات تجارية مشبوهة مع ألمانيا الديمقراطية بدعم من الممثلة¹⁴².

ومنذ نهاية كانون الثاني 1963، بدأت جهات "صديقة" تسرّب إلى كروغر معلومات تفيد أنّ الخارجية اللبنانية سوف تتخذ إجراءً ما ضدّه، بينما حذر السفير السوفياتيّ في بيروت نيكيفوروف (Nikivirov) كروغر بأنّ سفارة ألمانيا الاتحادية تسعى إلى طرده من لبنان¹⁴³. وفي 7 أيلول 1963، أبلغ كروغر رؤسائه أنّه علم من مصادر بلغارية في بيروت أنّ لبنان رضخ للضغط الألمانيّ الغربيّ عليه ويستعد لاتخاذ قرار بترحيله. وبالفعل، صدر قرار لبنانيّ في هذا الشأن. لكن كرامي وتقلا رأيا أن يُنفذ بصورة غير رسمية من خلال الدائرة الاقتصادية في الخارجية، وذلك لمنع تعكير العلاقات بين البلدين. وعلى كلّ حال، رأت دوائر الخارجية اللبنانية أن يغادر كروغر البلاد بشكل لائق¹⁴⁴. فرُتب له لقاء وداعي مع وزير الخارجية والاقتصاد تداولته الصحافة¹⁴⁵.

وبمغادرة كروغر لبنان في 19 أيلول، توقف النشاط السياسيّ العلنيّ للممثلة، ولم يعد إلى زخمه السابق إلا منذ منتصف عام 1964، مع بدء التوتّر في العلاقات بين الدول العربية وألمانيا الاتحادية بسبب صفقات الأسلحة من الدولة الأخيرة إلى إسرائيل. ومنذ ذلك الحين، عادت الممثلة إلى تقديم مذكرات سياسية إلى الخارجية اللبنانية¹⁴⁶.

وفي أيار 1964، انتقلت الممثلة التجارية إلى مبناها الجديد في جادة باريس ببيروت، حيث أقامت حفل استقبال دعت إليه مدير التشرّيفات والعلاقات الخارجية في وزارة الخارجية السفير روبرت خلاط، ورئيس الدائرة الاقتصادية الجديد جوزيف شديد، ومدير عام وزارة الاقتصاد إحسان ببيضون. لكن هذا الحدث لم يمرّ من دون إشكال بين الممثلة وسفارة بون، إذ عمدت الممثلة إلى وضع لافتة على مدخل مبناها يحمل اسمها وشعار بلادها، ولافتة أخرى تحمل عنوان "القسم القنصلي". وبناءً على احتجاج سفارة ألمانيا الاتحادية، طلبت الخارجية اللبنانية بنزع الشعار وشارة "القسم القنصلي". لكن تدخل أديب الفرزلي، نائب رئيس المجلس النيابي مع فؤاد

عمون، ساهم في التوصل إلى تسوية قضت باستبدال بعبارة "القسم الفصلي" "قسم الفيزا" والإبقاء على شعار ألمانيا الديمقراطية¹⁴⁷.

6- لبنان وأزمة عام 1965: سقوط "مبدأ هالشتاين"

يكشف أحد التقارير الدبلوماسية لعام 1957 عن أن ألمانيا الديمقراطية كانت تعتبر العلاقات بين ألمانيا الاتحادية وإسرائيل (التعويضات المالية وصفقات الأسلحة) عاملاً رئيسياً مهماً يمكن استغلاله ليسهل عليها التغلغل في الدول العربية وبالتالي ضرب "مبدأ هالشتاين".¹⁴⁸ وحتى منتصف الستينات، ظلت دبلوماسية ألمانيا الديمقراطية تعزف على وتر العلاقات بين بون وتل أبيب.

في عام 1963 لفتت حكومة ألمانيا الديمقراطية انتباه الدول العربية إلى المساعدات العسكرية التي تقدمها ألمانيا الاتحادية إلى إسرائيل وسياساتها لإقامة العلاقات الدبلوماسية مع الدولة العبرية¹⁴⁹. وقبيل الكشف إعلامياً عن صفقات الأسلحة من ألمانيا الاتحادية إلى إسرائيل في خريف عام 1964¹⁵⁰، تشكل في وزارة الخارجية ببرلين (الشرقية) فريق عمل تحت شعار "خرق مبدأ هالشتاين"¹⁵¹ (Durchbrechung der Hallsteindoktrin)، واعتبار "أن الوقت قد حان لتقويض هذا المبدأ والترويج بقوة لسياسة ألمانيا الديمقراطية"، وذلك من خلال "استغلال التناقضات المتنامية بين الدول العربية... وألمانيا الغربية والكشف بقوة عن السياسة الاستعمارية الجديدة الانتقامية للإمبريالية الألمانية الغربية ومكائدها".¹⁵² وجاء في التقرير المذكور، إن اعتراف ألمانيا الاتحادية بإسرائيل سوف يزيل عقبة رئيسية من أمام الدول العربية للاعتراف بألمانيا الديمقراطية، وسوف يعطي الدول التي ستعترف بها فرصة الادعاء أنها أقدمت عليها رداً على الاعتراف بإسرائيل¹⁵³. وبعد أسبوعين على الكشف عن صفقات الأسلحة إلى إسرائيل، بعث فينتزر، وزير خارجية ألمانيا الديمقراطية، إلى رئيس تحرير جريدة "ألمانيا الجديدة" (Neues Deutschland) الناطقة باسم الحزب الحاكم يقول، إنه مهم جداً أن يتم ضرب "مبدأ هالشتاين" خلال عام 1965. وطلب الوزير من رئيس تحرير الصحيفة إعطاءه ملاحظاته حول كيفية تحقيق هذا الهدف¹⁵⁴.

لقد كانت العلاقة بين ألمانيا الاتحادية وإسرائيل هي التي هزت عام 1965 "الصداقة التقليدية" بين بون والعواصم العربية¹⁵⁵، وأعطت ألمانيا الديمقراطية سلاحاً فعالاً لاستعماله في خرق "مبدأ هالشتاين" وتحريض العرب ضدّه والتشهير بألمانيا الاتحادية بأنها "عدوهم" و"قاعدة لإسرائيل" و"المسؤولة عن اعتداءات إسرائيل"، ولتقدم نفسها على أنها "صديقة" لهم.¹⁵⁶ وفي هذا السياق، جاءت رحلة فالتر أولبرشت، رئيس مجلس الدولة في ألمانيا الديمقراطية، إلى مصر في شباط/أذار عام 1965 لتكون رأس حربة لخرق المبدأ المذكور. وكان الرئيس المصري عبد الناصر يتجنب في السابق بدبلوماسية تقديم مثل هذه الدعوة حرصاً منه على علاقات بلاده الودية مع بون. لكن ضغوطات السوفييات عليه وإحاح برلين (الشرقية) من جهة، وتناول الإعلام الدولي والعربي صفقات الأسلحة إلى إسرائيل من جهة أخرى، أخرج موقفه وجعله يثار من بون بدعوة أولبرشت رسمياً لزيارة القاهرة¹⁵⁷.

وبينما اعتبرت بون الزيارة "ضربة قاصمة لجهود(ها) في فرض تمثيلها الحصري للشعب الألماني في العالم الثالث"،¹⁵⁸ رأت ألمانيا الديمقراطية أن ما جرى دليل على "أنها هي الوحيدة التي تتكلم وتتصرف باسم ألمانيا في الشرق الأدنى".¹⁵⁹ وفي 12 أيار 1965 ردّت بون على مصر بالاعتراف بتلّ أبيب، وهي خطوة كانت قد قرّرتها سابقاً بانتظار توقيت مناسب للإعلان عنها¹⁶⁰.

وعلى الرغم من قطع تسع دول عربيّة ومنها لبنان علاقاتها الدبلوماسية مع ألمانيا الإتحاديّة ردّاً على اعترافها بإسرائيل¹⁶¹، فإن القدرات الاقتصادية المحدودة جداً لألمانيا الديمقراطية للحلول محل ألمانيا الإتحاديّة في المنطقة، فرضت على الدول العربيّة عدم الاعتراف ببرلين (الشرقيّة)، ما جعل بون لا تنقذ الجانبين الاقتصاديّ والثقافيّ من "مبدأ هالشتاين" وتكتفي بقطع العلاقات الدبلوماسية. وفيما فشلت رحلة أولبرشت في تحقيق هدفها الإستراتيجيّ، وهو الحصول على اعتراف الدول العربيّة بألمانيا الديمقراطية، لم تتأثر العلاقات بين الدول العربيّة وألمانيا الإتحاديّة خارج التمثيل الدبلوماسيّ بينهما، لا بلّ شهدت نمواً واضحاً في السنوات التالية على كلّ الصعيد. ووصف تقرير ألمانيّ شرقيّ مركز ألمانيا الإتحاديّة في لبنان عقب زيارة أولبرشت إلى مصر بأنّه "قوي جداً".¹⁶²

عشيّة قطع العلاقات بين الدول العربيّة وألمانيا الإتحاديّة، كان نفوذ بون في لبنان لا يُضاهي. فكانت تمتلك مؤسسات ثقافيّة وتعليميّة واقتصاديّة عديدة، أبرزها "المدرسة الألمانيّة" في بيروت و"معهد غوتيه" وفرعه في طرابلس الذي استقطب اللبنانيين حوله وأبهرهم بأمسياته الثقافيّة الرائعة. إضافة إلى ذلك، امتلكت ألمانيا الإتحاديّة مركزاً تجاريّاً للصناعة والزراعة في بيروت. وفي تشرين الأول عام 1961 قرّرت ألمانيا الإتحاديّة فتح مركز للدراسات (الشرقيّة) في بيروت يغطي منطقة الشرق الأوسط، هو "المعهد الألمانيّ للأبحاث الشرقيّة".¹⁶³

كيف تحرّكت الدبلوماسية اللبنانيّة تجاه الأزمة المستجدّة؟

منذ بداية الأزمة مطلع عام 1965، تحفّظ لبنان تجاه زيارة أولبرشت مدركاً نتائجها الوخيمة على المنطقة¹⁶⁴، معتبراً أنّ ألمانيا الديمقراطية ومن خلفها موسكو تدفع بالعلاقات بين العرب وألمانيا الغربيّة إلى حافة الهاوية تحقيقاً لغايات سياسيّة، وإنّ مصالحه إنّما تكمن مع ألمانيا الإتحاديّة وفي توجّهه نحو الغرب. ولهذا السبب، أولت حكومة ألمانيا الإتحاديّة اهتماماً في شرح الأزمة للحكومة اللبنانيّة، وكان ذلك في مناسبتين رئيسيتين. ففي 29 كانون الثاني 1965، اجتمع نعيم أميوني، الذي أصبح سفير لبنان في العاصمة الألمانيّة، مع هانز شيرمر، رئيس دائرة الشرق الأدنى في الخارجيّة ببون، وبحثاً معاً الأزمة بين عبد الناصر وألمانيا الإتحاديّة. وقد طلب شيرمر من أميوني أن تمارس حكومته ضغطاً على مصر، وذلك لمنع "ألمانيا الإتحاديّة من أن تُقحّم في موقف لا يكون لها فيه الخيار سوى تطبيق مبدأ هالشتاين". وأضاف شيرمر "إنّ دعوة أولبرشت لزيارة القاهرة يجعل من مصالحنا القوميّة الحساسة في كفة الميزان". ومن جهته، اعتبر الأميوني أنّ ألمانيا الإتحاديّة قد قصّرت في مسألة مبيعات الأسلحة إلى إسرائيل، وكان عليها قبل انفضاح المسألة أن تُطلع "الدول العربيّة الصديقة" على التزاماتها العسكريّة السابقة تجاه إسرائيل. ونصح أميوني بون بعدم تصعيد الأزمة والتسبب برّدّة فعل عربيّة تضامنيّة مع

مصر، وأعلن أن لبنان ضعيف التأثير في موقف عبد الناصر من مسألة زيارة أولبرشت "بسبب كراهية الدوائر القوميّة العربيّة للحكومة اللبنانيّة". وختم أميوني، بالطلب إلى ألمانيا الإتحاديّة أن تكون عقلانيّة وتتعامل مع الأزمة بـ "أعصاب باردة" وفي إجراءاتها المضادّة ضدّ عبد الناصر، وألا تغفل الحقيقة بأنّ الرئيس المصريّ في وضع اقتصاديّ سيئ، بسبب حرب اليمن أساساً، وإنّ ردّة فعل متسرّعة منه قد تكون خطيرة على كلّ الأطراف.¹⁶⁵

وفي منتصف شباط زار 1965، زار بيروت مبعوث ألمانيّ غربيّ خاصّ هو بوكر (Alexander Böker)، حيث اجتمع إلى وزير الخارجيّة فيليب تقلا وأبلغه قرار حكومته وقف تسليمات الأسلحة إلى إسرائيل، وأنها في صدد إصدار قانون يمنع عقد اتفاقات بيع أسلحة جديدة في مناطق التوتر في العالم، وأخيراً أنها لن تقوم بأية خطوة تجاه إقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل قبل الانتخابات في الخريف¹⁶⁶. وعلى هامش هذا اللقاء، أعرب الموفد الألمانيّ عن قلق بلاده إزاء زيارة وفد حكوميّ لبنانيّ لمعرض لايبزيغ المبكر في آذار 1965¹⁶⁷.

ولدى قيام أولبرشت بزيارته إلى مصر، اعترفت بون بتلّ أيبب (12 أيار 1965)، قرّر لبنان في 14 منه قطع علاقاته الدبلوماسية مع بون استجابة لمقرّرات مؤتمر وزراء الخارجيّة العرب الذي كان انعقد بالقاهرة في 15 آذار. وقد أقدمت الحكومة اللبنانيّة على قرارها هذا بعد خلافات حادة داخلها¹⁶⁸، ونزولاً عند ضغط الرئيس عبد الناصر وقرار مجلس "جامعة الدول العربيّة"، وللحفاظ على التوازن الداخليّ في البلاد. وذكر تقرير لوزارة الخارجيّة في بون أنّ لبنان والأردن والسعودية يقطعون علاقاتهم بألمانيا الإتحاديّة ليس عن طيب خاطر، بلّ بسبب ضغط الرئيس عبد الناصر عليهم¹⁶⁹. وكان لبنان آخر دولة عربيّة تستدعي سفيرها من بون¹⁷⁰.

من ناحيته، وصف سفير ألمانيا الإتحاديّة في بيروت قرار الحكومة اللبنانيّة بقطع العلاقات مع بلاده: بأنّه كان "نتيجة لضغط سياسيّ قويّ من الدوائر الإسلاميّة... وكبار الموظفين المؤيدين للناصرية في وزارة الخارجيّة". وعن الموقف المارونيّ، قال: إنّ الدوائر المسيحيّة حول البطريرك المعوشي والوزير اليمينيّ الجميل، خاب أملها، لأنّها تخشى تغييراً في سياسة لبنان التقليديّة الخارجيّة¹⁷¹.

ومنذ خريف 1965، كان لبنان ودول عربيّة أخرى تسعى إلى إعادة العلاقات الدبلوماسية مع بون، بعدما وعدتها بإقناع الرئيس المصريّ في "جامعة الدول العربيّة" للتراجع عن قرار قطع العلاقات معها. ويبدو أنّ بون كافأت لبنان على موقفه هذا بالإعلان عن افتتاح مركز تجاريّ لها في عاصمته يغطي منطقة الشرق الأدنى¹⁷².

إنّ "الصداقة التقليديّة" التي ربطت بين لبنان وألمانيا الإتحاديّة، واستجابة تلك الدولة لمتطلباته الاقتصاديّة، هي التي جعلته لا يوافق على أن توطد ألمانيا الديمقراطيّة نفوذها في البلاد وتجعل منه مركزاً لحرب إعلاميّة ضدّ ألمانيا الإتحاديّة¹⁷³. ولهذا السبب، رفض الرئيس حلو في الأعوام 1965 و1967 و1969 عروضاً جديدة لألمانيا الديمقراطيّة لتطبيع العلاقات مع بلاده، على الرغم

من توسط الوزير بهيج تقي الدين ونائب رئيس المجلس النيابي أديب الفرزلي لمصلحة هذا المشروع. كما قابل الرئيس حلو زيارات المسؤولين الألمان الشرقيين إلى لبنان بأهدافها السياسية المعروفة بتحفظ شديد. فشلت رحلة فايس (Weiss)، مساعد وزير الخارجية لألمانيا الديمقراطية، إلى بيروت في نيسان 1965، وكذلك محادثات فينتزر، وزير الخارجية في أيار 1967¹⁷⁴. وأبلغت الخارجية اللبنانية البعثات الغربية في بيروت أن موقفها من ألمانيا الديمقراطية ثابت على حاله ولن تسمح لها بإقامة قنصلية¹⁷⁵. وفي رفضه تطوير العلاقات الدبلوماسية مع برلين (الشرقية)، استند الرئيس حلو إلى الأجواء السياسية العامة في المنطقة، وفي مقدمها ما نتج سياسياً عن زيارة أولبرشت لمصر ثم حرب عام 1967.

وفي المقابل، وافق لبنان على تعاون مع الألمان الشرقيين في مجالات أخرى. فجدد معهم الاتفاق التجاري في تشرين الأول عام 1965، واستقبل وفوداً صناعية وتقنية وفنية ألمانية شرقية. كما قامت "جمعية الصداقة الألمانية - العربية" بتكثيف اتصالاتها بخريجي الجامعات الألمانية (الشرقية)، وسيّرت شركة إنترفلوك (Interflug) رحلات منتظمة بين برلين وبيروت¹⁷⁶.

وفي خريف عام 1969 وقع حدث مهم كان له تأثير كبير في حصول ألمانيا الديمقراطية على الشرعية الدولية خارج المعسكر الاشتراكي، وفي تغيير لبنان موقفه من تلك الدولة في ما بعد، وهو تشكيل حكومة براندت/شيل (Brandt/Scheel) في ألمانيا الاتحادية، التي دشنت سياستين أوروبية وشرق أوسطية جديدتين، قامت الأولى على الامتناع عن ادعاء التمثيل المنفرد للشعب الألماني، أي التخلي عملياً عن "مبدأ هالشتاين"، والثانية تتعلق بـ "سياسة متوازنة تجاه الشرق الأدنى" (Ausgewogene Nahost-Politik) على أساس القرار 242¹⁷⁷. وقد فتح هذا الطريق عام 1969 أمام خمس دول عربية للاعتراف بألمانيا الديمقراطية من دون أن يؤدي ذلك إلى تعكير علاقاتها مع بون¹⁷⁸. وبين عامي 1970 و1973 تبعتها معظم الدول العربية. وأثناء تلك الفترة (بين عامي 1971 و1974)، أعيدت العلاقات الدبلوماسية بين بون والعواصم العربية¹⁷⁹.

لم يكن لبنان من بين الدول العربية التي اعترفت بألمانيا الديمقراطية عام 1969، وهذا ما جعل برلين تواصل تحركها باتجاهه بعد تشكيل رشيد كرامي حكومته في تشرين الثاني عام 1969، وتبوأ كل من نسيم المجدلاني وكمال جنبلاط على التوالي وزارتي الخارجية والداخلية. وكان لكتلة كرامي سيطرة واضحة في مجلس الوزراء، بحيث اعتقد الألمان الشرقيون أن الوضع قد حان لتطبيع العلاقات مع لبنان. فبعث غرهارد هردر (Gerhard Herder)، ممثلهم التجاري في بيروت، إلى رؤسائه يقول، إن وجود المجدلاني وجنبلاط في الوزارة اللبنانية مهم جداً، حيث صرح الأول أكثر من مرة بأن ليس لديه أية تعقيدات تجاه الدول الاشتراكية، فيما يظهر الثاني حماسة تجاه ألمانيا الديمقراطية، وبخاصة بعد عودته من زيارتها بمناسبة عيدها العشرين وتعيينه على الفور رئيساً فخرياً لـ "جمعية الصداقة اللبنانية - الألمانية" (الشرقية)¹⁸⁰.

وعلى ما يبدو، كان هناك تنسيق بين الألمان الشرقيين والسوفييات حول موضوع العلاقات الدبلوماسية مع لبنان. ففي 26 تشرين الثاني، قابل السفير

السوفيياتي رشيد كرامي ونقل إليه تمّني حكومته بأن يقيم لبنان علاقات دبلوماسية مع ألمانيا الشرقية. فأبلغ رئيس الوزراء السفير أنّه يرحب بذلك، لكن الرئيس حلو يعارض هذه الفكرة، حتى ولو كانت هناك أغلبية تؤيدها في مجلس الوزراء¹⁸¹.

وعلى الرغم من هذا الإخفاق، رأى رشيد كرامي أن تأخذ برلين المبادرة وتتقدّم مرّة أخرى من الحكومة اللبنانية بطلب رسمي بشأن الموضوع، وهو ما تمّ بالفعل في 16 كانون الأول من العام نفسه، حين سلّم هردير كرامي رسالة بهذا المعنى من قبلي شتوف (Willi Stoph)، رئيس مجلس الوزراء في ألمانيا الديمقراطية. وعلى ما يبدو، لم يكن باستطاعة الرئيس كرامي ثني الرئيس حلو عن معارضته. فعبر هردير عن ترحيبه بالعلاقات بين البلدين التي تطوّرت في السنوات الماضية خارج العلاقات الدبلوماسية، وأحاله إلى المجدلاني¹⁸².

وفي اليوم التالي (17 كانون الأول)، استقبل المجدلاني هردير وأبلغه غامزاً من قناة مصر، بأن إقامة العلاقات بين لبنان وألمانيا الديمقراطية يعتمد على موقف عبد الناصر من ألمانيا الإتحادية. فإذا أعادت مصر العلاقات الدبلوماسية مع بون، قال المجدلاني، عندها سوف يقيم لبنان علاقات دبلوماسية مع الدولتين الألمانيّتين، وإن لبنان لن يضطهد ألمانيا (الشرقية) في هذه المسألة¹⁸³.

استمرت الأوضاع بين لبنان وألمانيا الديمقراطية على حالها خلال السنتين التاليتين، وذلك بسبب علاقته الجيدة بألمانيا الإتحادية من جهة، والخلافات داخل "جامعة الدول العربية" حول مسألة إعادة العلاقات الدبلوماسية مع بون من جهة أخرى. ولكن مشاركة ألمانيا الإتحادية في بيان "السوق الأوروبية المشتركة" في 14 أيار 1971، الذي طلب إلى إسرائيل الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة مقابل حدود آمنة مُعترف بها، انعكس إيجاباً على العلاقات بين الدول العربية وألمانيا الإتحادية وفتح الباب أمام الجامعة لأن تصدر قراراً في 12 آذار 1972 تركت بموجبه حرية الخيار لكل عضو فيها إعادة علاقاته الدبلوماسية مع بون.

وفي 30 آذار، أعيدت العلاقات بين لبنان وألمانيا الإتحادية. ومع ذلك، لم يُقدم لبنان على الاعتراف بألمانيا الديمقراطية إلا في 24 كانون الأول عام 1972، أي بعد ثلاثة أيام على توقيع الدولتين الألمانيّتين ومن دون أن تعترف ببعضهما بعضاً، اتفاقاً حول الامتناع عن استخدام القوة وانتهاك الحدود واحترام كل دولة سيادة الدولة الأخرى¹⁸⁴. وفي خريف عام 1973، دخلت كل من ألمانيا الديمقراطية وألمانيا الإتحادية إلى الأمم المتحدة وأصبح مركز الدولة الأولى على الصعيد القانوني من دون منازع¹⁸⁵.

7- استنتاج

كان ظهور "مبدأ هالشتاين" في الواقع نتيجة صراع ألمانيّ - ألمانيّ غايته منع الشرعية الدولية عن ألمانيا الديمقراطية وحصرها بألمانيا الإتحادية بصفتها ممثلاً وحيداً للشعب الألمانيّ. وفي ضوء اندماج ألمانيا الإتحادية بالغرب و"بحلف الناتو"، واندلاع الحرب الباردة بين الشرق والغرب، كان هذا "السلاح" موجهاً أساساً ضدّ

دول العالم الثالث بعامة والعربية خاصة المعتمدة على مساعدات التنمية الألمانية الغربية كي لا تتجرأ على الاعتراف بالدولة المذكورة.

ومقابل "مبدأ هالشتاين"، كان للدول العربية "مبدأها"، الذي قام على التلويح بالاعتراف بألمانيا الديمقراطية إذا ما أقدمت بون على إقامة العلاقات الدبلوماسية مع تلّ أيبب¹⁸⁶. ولهذا، ساد العلاقات بين الدول العربية وألمانيا الاتحادية نوع من "التوازن" أو شبه التفاهم غير المعلن استمرّ حتى منتصف الستينات: فلا أقامت بون علاقات دبلوماسية مع إسرائيل خشية اعتراف العرب ببرلين (الشرقية)، ولا أقدمت الدول العربية على الاعتراف بألمانيا الديمقراطية، كي لا تردّ بون على ذلك بالاعتراف بتلّ أيبب أو أن تطبق عليها "مبدأ هالشتاين". وتحت مظلة هذا "التفاهم" غير المعلن، استطاعت ألمانيا الاتحادية أن تطوّر علاقاتها مع إسرائيل (التعويضات عن جرائم النازية وإمدادات الأسلحة) من دون أن تعترف بها، بينما انحصرت العلاقات بين الدول العربية وألمانيا الديمقراطية في إطار التجارة والتبادل القنصلي من دون الوصول إلى درجة العلاقات الدبلوماسية. وبدخول كل من إسرائيل وألمانيا الديمقراطية على خط العلاقات بين الدول العربية وألمانيا الاتحادية، لم يستمرّ هذا "التفاهم" طويلاً. كان من مصلحة الدولتين المذكورتين، اللتين لم ترتبطا بعلاقات دبلوماسية مع بعضهما بعضاً ولم تُحلّ بينهما خلافات الماضي، تعكير العلاقات بين العرب وألمانيا الاتحادية: الدولة الأولى من أجل الحصول على اعتراف الدول العربية بها، وإسرائيل لإحداث قطيعة كاملة بين القاهرة وبون وجعل حكومة ألمانيا الاتحادية تعترف بها¹⁸⁷.

وقد لا يكون من الإنصاف الحكم على إقامة ألمانيا الاتحادية العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل من وجهة النظر العربية وحدها واعتبار ما حصل عام 1965 "خيانة للعرب" ولـ"الصدافة التقليدية" التي ربطت بين ألمانيا الاتحادية والدول العربية. فالتعويضات من ألمانيا الاتحادية إلى إسرائيل وإمدادها بالأسلحة، وأخيراً إقامة العلاقات الدبلوماسية معها في اللحظة الأخيرة¹⁸⁸، يجب أن يُنظر إليها أيضاً من خلال المبادئ الرئيسية التي تحكمت في سياسة ألمانيا الاتحادية، وهي الاندماج في الغرب، واستعادة سيادتها، وإعادة توحيد شطريّ البلاد. وقد اعتبرت حكومة ألمانيا الاتحادية أنّ الاندماج في الغرب يتقدّم على المبادئ الأخرى. ولهذا كانت المصالحة "مع الماضي" (جرائم ألمانيا النازية ضدّ اليهود) إحدى أولويات هذا الاندماج¹⁸⁹. إضافة إلى ذلك، رأت حكومة بون في غضبها الطرف عن نشاط علمائها في صناعة الصواريخ في مصر والمساعدات الاقتصادية التي كانت تقدّمها إلى تلك الدولة، تسوية مقبولة لصالح القاهرة مقابل تسليماتها من الأسلحة إلى إسرائيل¹⁹⁰. ففي أيار 1964، أي قبل أن تتداول وسائل الإعلام الدولية مسألة صفقات الأسلحة الألمانية إلى إسرائيل، بعث فيبر (Weber)، سفير ألمانيا الاتحادية في القاهرة، إلى وزارة الخارجية في بون، يقول إنّ شخصياتٍ مصرية رقيقة أبلغته عن عدم معارضتها للعلاقات بين بون وتلّ أيبب، مقابل سكوت الحكومة الألمانية عن نشاطات خبراء الصواريخ من رعاياها في مصر¹⁹¹.

وأثناء أزمة عام 1965 بين الدول العربية وبون، تبين بوضوح أنّ الدول العربية لم تكن تفكر بالاعتراف بألمانيا الديمقراطية، أو حتى أن تتجرأ على الإقدام على تلك الخطوة بحكم تبعيتها الاقتصادية لألمانيا الاتحادية، ما جعل برأينا مبدأ

هالشتاين "العربي" (الاعتراف ببرلين (الشرقية) إذا ما أقدمت بون على الاعتراف بتلّ أيبب)، سلاحاً وهمياً في وجه ألمانيا الإتحادية. ففي إطار التبعية الاقتصادية العربية هذه، كانت دوائر الخارجية في بون تتوقع أن تعود الدول العربية عن قرار قطع العلاقات معها في خريف عام 1965 أو في مطلع عام 1966 على أبعد تقدير¹⁹². لكن الحرب العربية - الإسرائيلية عام 1967، أعاققت تحقيق ذلك. وباستثناء استدعاء السفراء من كلا الجانبين عام 1965، لم تتأثر الجوانب الأخرى للعلاقات بين الدول العربية وألمانيا الإتحادية. وحتى مصر التي قادت المواجهة مع بون، لم تكن تريد الاستغناء عن الدعم الاقتصادي لتلك الدولة، على الرغم من ارتماؤها في أحضان موسكو بعد هزيمتها على يد إسرائيل عام 1967¹⁹³.

إن اعتراف خمس دول عربية بألمانيا الديمقراطية، هي مصر وسورية والعراق والسودان واليمن الجنوبيّة، عام 1969 لم يحصل إلا في انسجام مع المتغيرات التي طرأت على سياسة ألمانيا الإتحادية تجاه ألمانيا الديمقراطية (التقارب من ألمانيا الديمقراطية من دون الاعتراف بها). فخطوة بون مطلع عام 1968 بإعادة علاقاتها الدبلوماسية المقطوعة مع يوغسلافيا منذ عام 1957، رداً على اعتراف تلك الدولة ببرلين (الشرقية) حينذاك، دلّت على أنها ستتصرف في المستقبل بشكل مخالف عن الماضي تجاه الدول التي تعترف بألمانيا الديمقراطية، ممّا ألغى حكماً "مبدأ هالشتاين" وجعل الدول العربية "التقدمية" لا تخشى ردة فعل من بون على إقامتها علاقات دبلوماسية مع برلين (الشرقية). كذلك، فإن سير حكومة براندت/شيل في سياسة شرق أوسطية "متوازنة" تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي، فتح بدوره الباب أمام إعادة العلاقات الدبلوماسية بين العرب وبون إلى مسارها الطبيعي السابق.

كيف كان موقف لبنان من صراع الدولتين الألمانيّتين؟

لقد أبانت الدراسة أنّ سياسة لبنان لم تكن تختلف بعامّة عن مواقف بقية الدول العربية الأخرى تجاه المسألة الألمانيّة¹⁹⁴. فكان لبنان يؤيد حلاً لها ينسجم مع إرادة الشعب الألمانيّ في كلا الدولتين، معتبراً تلك القضية مسألة تخصّ الألمان وحدهم. وعلى الرغم من انحيازه إلى الغرب، سار لبنان على الصعيد العمليّ لعلاقاته بكلّ من الدولتين الألمانيّتين في سياسة متوازنة جمعت ما بين مواقف الدول العربية التقدمية بتوجهها نحو المعسكر الاشتراكيّ، والدول العربية المحافظة ذات التوجه نحو الغرب. فهو لم يشأ أن تتطوّر علاقاته مع برلين لتصل إلى المستوى التي كانت عليه مع بعض الدول العربية الأخرى، كمصر وسورية والعراق واليمن (قنصليات عامّة ثم الاعتراف الدبلوماسي)، ولا اعتماد القطيعة معها أسوة بدول عربية خليجية. ولهذا السبب، رحّب لبنان بعلاقات مع ألمانيا الديمقراطية حاصراً إياها في مجال التجارة، وذلك انسجاماً مع مصالحه الاقتصادية مع ألمانيا الإتحادية وتوجهه السياسيّ العام نحو الغرب. وهذا الانفتاح الاقتصاديّ على "الشرق"، لم يشكل بالنسبة إليه أي تناقض مع توجّهه السياسيّ نحو الغرب، وقد أدركت ألمانيا الديمقراطية ذلك مبكراً.

تظهر السياسة اللبناية تجاه ألمانيا الديمقراطية بوضوح خلال حكم رؤساء الجمهوريّة كميل شمعون وفؤاد شهاب وشارل حلو. فخلال فترة حكمه وعلاقته بدوائر حلف بغداد و"مبدأ ايزنهاور"، لم يشأ الرئيس شمعون حتى أن يجيز لممثليّة تجارية لألمانيا الديمقراطية في لبنان، على الرغم من ترحيبه المتحمّظ بالانفتاح الاقتصاديّ على الشرق. ولعلّ حديث شارل مالك مع سفير ألمانيا الإتحادية بأنّ عدم اهتمام دول العالم الرأسماليّ بشراء منتجات بلاده الزراعية يدفع

بلبنان نحو المعسكر الشرقي¹⁹⁵، دليل على أنّ لبنان كان يعمل تحت شعار "الضرورات تبيح المحظورات". أما فؤاد شهاب، وبسبب سياسته الحذرة تجاه الدول الاشتراكية¹⁹⁶، فكان ينظر الألمان الشرقيين "عقبة أساسية" تجاه حصولهم على قنصلية في لبنان، في حين لم يكن الرئيس حلو على استعداد لأن يفتح أبواب لبنان أمام المدّ الشيوعي والراديكالي المتزايد في أعقاب هزيمة العرب في عام 1967 ونمو المقاومة الفلسطينية في بلاده مدرّكاً تداعيات ذلك على لبنان. ففي ضوء الهزيمة التي لحقت بناصر ومشروعه القومي، قوي ساعد تيار اليمين في لبنان وتجلّى ذلك في إنشاء "الحلف الثلاثي" عام 1968 من كميل شمعون وبيار الجميل وريمون إده.

كما يظهر "الحذر اللبناني من الشيوعية بوضوح من خلال عدم قبول لبنان "تطعيم ثقافي" ألماني شرقي لطلابيه، عندما كان يرفض عروضات متكرّرة من حكومة ألمانيا الديمقراطية لتقديم منح إلى طلبة لبنانيين للدراسة في جامعاتها. وفي إحدى المناسبات، أفهم نعيم أميوني الألمان الشرقيين أنّ عليهم الاهتمام بالتجارة وترك مسألة العلاقات الثقافية جانباً¹⁹⁷.

وفي كلّ الأحوال، لم تشكل ألمانيا الديمقراطية أي تهديد لمركز ألمانيا الإتحادية وسمعتها على الساحة اللبنانية، ولم تكن أكثر من عامل إزعاج لها. ففي ضوء قدراتها الاقتصادية وتقديماتها التنموية والثقافية المحدودة، مقارنة بتلك التي لألمانيا الإتحادية، كانت سيادة الدولة الثانية على الساحة اللبنانية إزاء الدولة الأولى بلا منازع. وحتى بعد قطع لبنان علاقاته الدبلوماسية بألمانيا الإتحادية، حافظت العلاقات بين الدولتين، ولاسيما في مجال التجارة، على وتيرة نمو واضحة. فبين عامي 1965 و1972، أي بين تاريخ قطع العلاقات الدبلوماسية بينهما وإعادتها من جديد، ارتفع حجم الصادرات الألمانية الغربية إلى لبنان بنسبة 50%، في حين لم تتجاوز صادرات ألمانيا الديمقراطية إلى لبنان في الفترة نفسها نسبة 7.5% من حجم الصادرات الألمانية الغربية.

إنّ تدخّل الممثلة التجارية لألمانيا الديمقراطية في الشؤون السياسية على الساحة اللبنانية خروجاً عمّا كان مرسومًا لها في الاتفاقات التجارية بين برلين وبيروت، لم يكن قراراً محلياً للممثلة التجارية، بل كان نابعاً من مستلزمات سياسة ألمانيا الديمقراطية الخارجية المتجهة إلى محاربة منافستها ألمانيا الإتحادية والقضاء على "مبدأ هالشتاين".

كان على لبنان وهو من أصغر الدول العربية أن يجعل سياسته الخارجية تتسجم مع محيطه العربي، خاصة بعد الحرب الأهلية عام 1958 وإبان فترة المدّ الناصري. فكان عليه أن يقطع عام 1965 علاقاته الدبلوماسية مع ألمانيا الإتحادية خشية إغضاب عبد الناصر أو الخروج عن الإجماع العربي. وبينما اكتفت الدول العربية "التقدمية" برفع علاقاتها مع ألمانيا الديمقراطية إلى درجة التمثيل القنصلي العام، كان للاعتبارات الداخلية في لبنان دور في انتهاج الحكومة اللبنانية "سياسة متوازنة" تجاه هذه المسألة. فقطع لبنان علاقاته الدبلوماسية مع بون، لكنه لم يرفع مستوى التمثيل التجاري الألماني الشرقي عنده إلى المستوى القنصلي، كان من أجل التسوية مع عبد الناصر من جهة، والحفاظ على الاستقرار الداخلي في البلاد، بين تيار اليمين الرفض للشيوعية من جهة والتيارين الناصري واليساري المرشحين بتوطيد

العلاقات مع دول الكتلة الشرقية من جهة أخرى. كما كان لبنان أثناء تلك المرحلة منسجماً مع سياسته الخارجية الموالية للغرب بعامّة، ولألمانيا الإتحادية بخاصّة.

وللتدليل على رغبته في رعاية علاقات حسنة مع الغرب بعامّة وألمانيا الإتحادية بخاصّة، لم يلحق لبنان بدول عربية أخرى وقيم علاقات دبلوماسية مع ألمانيا الديمقراطية عام 1969، بل فضّل انتظار التسوية التي حصلت بين الألمانيّين عام 1972، وكأّنه أراد بهذا الانتظار أن يسجل موقفاً أمام بون بأنّ سياسته الخارجية تجاه برلين (الشرقية) إنما تنسجم مع إستراتيجيتها هي تجاه ألمانيا الديمقراطية. وحتى قبل ذلك التاريخ، ربط لبنان بين تطبيع علاقاته بألمانيا الديمقراطية بإعادة العلاقات بين الدول العربيّة، مصر أساساً، وبون¹⁹⁸ وبعد إعادة العلاقات الدبلوماسية بين القاهرة وبون في حزيران 1972، اعترف لبنان بألمانيا الديمقراطية في كانون الأول من العام نفسه. واعتباراً من عام 1973، تجسّدت نظريّة الدولتين الألمانيّتين على الساحة اللبنانيّة، وأصبح تعامل لبنان معهما يتمّ عبر سفير "جمهورية ألمانيا الإتحادية" وسفير "جمهورية ألمانيا الديمقراطية". وعندما خصّ فالتر شيل، وزير خارجيّة ألمانيا الإتحادية، لبنان ضمن جولة له على مصر والأردن، كان هذا مؤشراً على عودة العلاقات الطبيعيّة بين ألمانيا الإتحادية والدول العربيّة، وكذلك على تقدير حكومة بون لسياسة لبنان الخارجية.

جدول رقم (14) تجارة الدولتين الألمانيتين مع لبنان
(بمليون روبل/ مارك فالوتا/ مارك ألماني)

ألمانيا الإتحادية			ألمانيا الديمقراطية			السنة
العملة	تصدير	استيراد	العملة	تصدير	استيراد	
مارك	16.9	4.5	----	----	----	1951
===	48.0	2.6	----	----	---	1952
===	62.5	3.6	----	1.5	----	1953
===	57.5	3.5	روبل	1.3	8.0	1954
===	72.2	7.8	===	2.5	1.2	1955
===	87.3	12.1	===	3.3	2.7	1956
===	103.1	17.0	===	5.3	2.8	1957
===	88.6	15.4	===	3.3	2.8	1958
===	119.7	8.9	===	7.2	4.9	1959
===	155.4	4.6	فالوتا	8.2	5.0	1960
===	140.3	6.3	===	11.2	5.8	1961
===	121.7	14.2	===	5.8	4.2	1962
===	153.7	19.7	===	6.4	4.3	1963
===	167.8	21.1	===	10.4	6.1	1964
===	195.5	24.2	===	15.3	11.8	1965
===	206.3	32.5	===	15.4	12.5	1966
===	174.2	19.1	===	17.2	13.9	1967
===	206.6	28.0	===	14.9	13.3	1968
===	214.0	30.6	===	15.3	13.5	1969
===	204.6	24.7	===	118.1	14.6	1970
===	283.9	32.3	===	18.7	67.7 ؟	1971
===	304.2	31.8	===	22.0	13.0	1972

المصادر بالنسبة إلى تجارة ألمانيا الديمقراطية:

„Statistisches Jahrbuch der Deutschen Demokratischen Republik, Jhge. (1) 1955 - 1973“, Hrsgg. Von der Staatlichen Zentralverwaltung für Statistik, Berlin (Ost) 1956-1973.

لا نعتقد بصحة المعلومات التي يوردها التقرير السنوي رقم 18 لعام 1973 ص 287 في شأن حجم استيراد ألمانيا الديمقراطية من لبنان عام 1971 بأنها بلغت 67.7 مليون فالوتا. والأرجح أن هناك خطأ مطبعياً.

المصادر بالنسبة إلى ألمانيا الإتحادية:

„Statistisches Jahrbuch für die Bundesrepublik Deutschland“, Jhge. 1953-1974. Hrsgg. Vom Statistisches Bundesamt/Wiesbaden, Stuttgart/Köln.

جدول رقم (15) الممثلون التجاريون والدبلوماسيون الألمان في لبنان

الدبلوماسيون الألمان الغربيون		الممثلون التجاريون لألمانيا الديمقراطية	
السنة	الاسم	السنة	الاسم
1957 - 1953	هربرت نورينغ (مبعوث)	1957 - 1956	الفرد غريم
1960 - 1957	فايلتر. هلنتال (مبعوث/سفير)	1959 - 1957	كورت بوتغر
1964 - 1961	هانز شفارتزمن (سفير)	1960 - 1959	فرنر هينولد
1972 - 1964	كورت موننتزل (سفير)	1962 - 1960	مانفرد شنايدر
		1963 - 1962	هاينريش كروغر
		1967 - 1963	فريتز هلبينغ
		1972 - 1968	غرهارد هردير

جدول رقم (16) سفراء ألمانيا الاتحادية في بيروت 1958-1975¹⁹⁹

تاريخ تسلّم المنصب	اسم السفير
1958-1960	Dr. Weilter Hellenthal
1961/1/25	Dr. Hans Schwarzmann.
1964 /9/4	Dr. Kurt Munzel
1972/5/29	Dr.Hans Christian Lanke.
3/1/1975	Rüdiger von Pachelbel

جدول رقم (17) تواريخ تبادل العلاقات الدبلوماسية بين الدول العربية وألمانيا الديمقراطية

الدولة	تاريخ التبادل	الدولة	تاريخ التبادل
العراق	1969/5/1	الكويت	1972/12/18
السودان	1969/6/3	اليمن الشمالي	1972/12/21
سورية	1969/6/5	لبنان	1972/12/24
اليمن الجنوبيّة	1969/7/10	المغرب	1972/12/29
مصر	1969/7/10	موريتانيا	1973/1/22
الصومال	1970/4/8	ليبيا	1973/6/11
الجزائر	1970/5/20	الأردن	1973/12/28
تونس	1972/12/17		

المراجع: Schawnitz, SED-Nahostpolitik, op. cit. p 74. من الدول العربية التي لم تعترف ببرلين (الشرقية)، البحرين وقطر وعمان والسعودية ودولة الامارات، أنظر: Plate, Nahe und Mittlere Osten, op. cit., p 681.

جدول رقم (18) تواريخ إعادة العلاقات الدبلوماسية بين الدول العربية وألمانيا الإتحادية

الدولة	التاريخ	الدولة	التاريخ
السودان	1971/12/21	السعودية	1973/9/18
الجزائر	1972/12/21	العراق	1974/2/28
لبنان	1972/3/30	سورية	1974/8/7
دولة الامارات	1972/5/17	اليمن ج	1974/9/16
مصر	1972/6/8	عُمان*	1975/1/21
الكويت	1973/2/3		

Hünsele, op. cit., p 165.

المصدر:

* بالنسبة إلى عُمان، كانت هذه هي المرة الأولى التي تتبادلها فيها العلاقات الدبلوماسية مع ألمانيا الإتحادية.

الحواشي

- ¹ Hermann Weber, "Die Gründung der DDR", in: *Deutschland Archiv*, 9 (1984), p. 976.
- ² المرجع السابق ص 964 - 968.
- ³ Heinrich End, *Zweimal deutsche Aussenpolitik*, Köln 1973, pp. 25-28.
- ⁴ PAAA, Abt7/728, Ungern-Sternberg an AA, Nr. 1473/59, Tehran 19.12.1959.
- ⁵ يُنسب هذا المبدأ خطأ إلى هالشتاين، مدير عام الخارجية الألمانية، فيما الحقيقة أنه من صنع رئيس الدائرة السياسية في الوزارة المذكورة فلهم غرفه، أنظر: Peter Hünsele, *Die außenpolitischen Beziehungen der Bundesrepublik Deutschland zu den arabischen Staaten von 1949-1980*, Frankfurt a.M. usw. 1990, pp. 19, 69;
- Hans - Joachim Spanger/ Lothar Brock, *Die beiden deutschen Staaten in der Dritten Welt*, Opladen 1987, p. 286.
- ⁶ ويعتبر اعتراف ألمانيا الإتحادية بالاتحاد السوفياتي عام 1955 وتبادل العلاقات الدبلوماسية أول خرق لإدعاءات ألمانيا الإتحادية بتمثيل الشعب الألماني، بالرغم من أن رئيس الوزراء أديناور رأى في ذلك استثناءً ضرورياً. Heinrich End, *Zweimal deutsche Außenpolitik*, Köln 1973, pp. 36ff. وعندما أقدمت كل من يوغسلافيا عام 1957 وكوبا عام 1963 على الاعتراف ببرلين، قطعت بون علاقاتها الدبلوماسية بهما، انظر: Spanger/Brock, op. cit., p. 286.
- ⁷ كانت حكومة برلين (الشرقية) تروج إلى أن "مبدأ هالشتاين" مرتبط بابتزاز اقتصادي، راجع: Spanger/ Brock, op. cit., pp. 286-287.
- ⁸ PAAA Abt.7/807, "Die geschichtliche Aufgabe der Deutschen Demokratischen Republik und die Zukunft Deutschlands", 17/7/1962.
- ⁹ المشروع السوفياتي - الألماني/الشرقي (1954-1955) لتحديد ألمانيا بهدف عرقلة اندماج ألمانيا الإتحادية في الغرب، أنظر: Helmut Kistler, *Die Bundesrepublik Deutschland* p. 138;
- Hillgrüber, *Europa in der Weltpolitik der Nachkriegszeit (1945-1963)*, 2. ergänzte Aufl. München/Wien 1981, p. 65.
- ¹⁰ جاء في إحدى وثائق ملفات أوتو غروتفول لعام 1956 أنه من أصل 38 جنرالاً في جيش ألمانيا الإتحادية، كان 31 منهم من أتباع هتلر، إضافة إلى 100 عقيد و84 ملازم أول. أنظر:
- , BArch, SAPMO , NL 90/ 221, Bl. 93, 24.12.1956;
- هذا فضلاً عن عدد من كبار القادة السياسيين والموظفين في وزارة الخارجية والسلك الدبلوماسي. قارن حول الموضوع بـ:
- Dittmar, „DDR und Israel I“, in *Deutschland Archiv* 7(1977), p. 738;

Die Deutschen und die Araber, Berlin(Ost) o.D., pp. 26;

Michael Wolffsohn, Die Deutschland Akte, München, 2. Aufl. 1996, p. 36;

PAAA, Abt.7/ 730, Duckwitz Aufzeichnung, Bonn 10.3.1960.

¹¹ تقرير عن السياسة الخارجية لألمانيا الديمقراطية محفوظ في الأرشيف السياسي بوزارة الخارجية - بون
PAAA, Abt.7/824, Nr. 115-80.00-358/60.

¹² ما يمهد إلى الدخول في مفاوضات من أجل بحث مسألة إعادة توحيد ألمانيا 1-13 BI 1-13, Berlin 3.4.1962 BI 1-13, **MfAA** A 15758, Barth an Wandel, Berlin 3.4.1962 BI 1-13, **BArch**, **SAPMO/NY90/221**, Berlin 24.12.1956, Bl. 133
وتتضمن المراسلة تقريراً بعنوان: "Bericht über die Außenpolitik der Deutschen Demokratischen Republik im Jahre 1961", **PAAA**, Abt.7/824, Nr. 115-80.00-358/60; **BArch**, **SAPMO/NY 4182/1336**, Kiesewetter an Hegen usw., Berlin 3.10.1964, Bl. 140-141.

¹³ **PAAA** Abt.7/728, Vertretung der SBZ außerhalb des Ostblocks, VS- NfD, o.D., vermutlich 1960.

¹⁴ حتى عام 1955 كان لدى ألمانيا الديمقراطية ممثلات تجارية (Handelsvertretung) في 26 دولة، انظر:

Wolfgang Schwanitz, „Judenargwohn? Zum Israel-Bild in SED-Akten über arabische länder (1948-1968)“, in: **Orient** 4(1994), p. 640.

¹⁵ حول منظمات التضامن مع شعوب العالم الثالث وجمعيات الصداقة ولجان العلاقات الثقافية، انظر:
Wolfgang Schwanitz, „SED-Nahostpolitik als Chefsache. Die ZK-Abteilung Internationale Verbindungen 1946-1970 sowie die Nachlasse von Otto Grotewohl und Walter Ulbricht“, in: **Asien Afrika Lateinamerika** 21(1993), p 67;
Kurt Krüger, „Solidarität der DDR mit den Völkern Asiens, Afrikas und

Lateinamerikas“, in:**Deutsche Außenpolitik** 10(1979), PP. 52-64; **MfAA/MR-A/6, Präsidium des Ministerrates**, „Beschluss über die Bildung einer Kommission für kulturelle Beziehungen zum Ausland vom 14.8.1958“, Bl. 280-282
"غرفة التجارة الخارجية لألمانيا الديمقراطية"
"Kammer für Außenhandel der DDR"، إحدى أجهزة الحزب الاشتراكي الموحد، دوراً مهماً في تطوير العلاقات الاقتصادية والدبلوماسية بين برلين والخارج، وكانت مسؤولة عن مشاركة الدول الأجنبية في معارض لايزيغ، أنظر:

Heinz Herzog, Die Beziehungen der DDR zu den arabischen Ländern, in: **Vierteljahresbericht des Forschungsinstituts der Friedrich-Ebert-Stiftung**, 27-3-(1967), p. 253.

وتظهر أهمية الثقافة في محاربة "مبدأ هالشتاين" من خلال قرارات جلسات وزارة الخارجية في ألمانيا الديمقراطية، حيث جاء "إن الاهتمام يجب أن ينصب على قطاعات العلوم والثقافة لأجل خرق ما يسمى "مبدأ هالشتاين" Sitzung des Kollegiums "Verbesserung der Anleitung, Koodinierung und Kontrolle der kulturellen Auslandsarbeit durch das MFAA", Nr. 25/65, Berlin 31.3.1965.

¹⁶ كان من نتائج هذه السياسة توسيع ألمانيا الديمقراطية نشاطاتها التجارية في دول العالم الثالث من خلال اتفاقات ومعاهدات والمشاركة في هيئات دولية. ومع ذلك، ظلّ تفوق ألمانيا الاتحادية من دون منازع، أنظر:
BArch, **MZAP/VA-01/ 27715**,

„Bericht über den im Jahre 1970 erreichten Stand der internationalen vertraglichen Beziehungen der DDR, Juni 1971“ هيئة 250
وحتى عام 1963 كانت ألمانيا الديمقراطية ممثلة في 250 هيئة "1070 هيئة دولية، بما فيها دولية معظمها غير رسمي، فيما كانت ألمانيا الاتحادية ممثلة حتى عام 1962 في 1070 هيئة دولية، بما فيها منظمة خاصة للأمم المتحدة
MfAA LS-A 510, Betr.“Grundsätze für die Mitarbeit der DDR in den internationalen Organisationen und für die Erreichung neuer selbständiger Mitgliedschaften, Abt. Internationale Organisation“, Berlin 2.6.1964, Nr. 269.

¹⁷ **PAAA** Abt.7/ 730, Duckwitz Aufzeichnung Bonn 10.3.1960; IB4/57, Schirmer Aufzeichnung, „Propaganda Angriffe der SBZ gegen die Nahostpolitik der BRD durch Veröffentlichungen wissenschaftlicher Quellenpublikationen und Studien zur Zeitgeschichte“, Bonn 21.4.1964, S. 1-4.

PAAA, Abt.7/692, von Brentano an Adenauer, Bonn Okt. 1958, mit 2. Anlagen. ¹⁸

MfAA, A 1959, „Anظر تقرير ألمانيّ شرقيّ حول زيارة نائب عمدة برلين الغربيّة، وُضع في حزيران 1959“
MfAA, A 12694, „Analyse der gegenwärtigen Innen- und Außenpolitik der Republik Libanon“, Bl. 55;
MfAA A13345, „Bericht über die Lage in den arabischen Staaten und die Entwicklung unserer Beziehungen zu ihnen“, Berlin 9.5.1961,
4AE-224/62, Bl.151-152;
Spanger/Brock, op. cit., p. 287. ¹⁹ وقران أيضاً بـ:

Bernard von Plate, „Der Nahe und Mittlere Osten sowie der Maghreb“, in: Hans-Adolf Jacobsen u.A (Ed.). **Drei Jahrzehnte Außenpolitik der DDR**, München/Wien 1979, PP. 674-675 .

Von Plate, Der Nahe und Mittlere Osten, p. 676. ²⁰

PAAA, Abt.7/1115, Anlage 1 „zur Instruktion für den Gesandten der Bundesrepublik Deutschland in Beirut, Abteilung 3 über Staatssekretär/Bundesminister“, Bonn 6.11.1957 ;
dersl. ²¹

Betr. „Instruktion für den Gesandten der Bundesrepublik in Beirut Herrn W. Hellenthal“, an Welke/an Staatssekretär/ an Bundesminister, gez. von Brentano, Bonn 6.11.1957.

„Wir haben einen großen Goodwill im ganzen Nahen Osten, wir sind nicht belastet mit politischen Hypotheken wie andere westliche Länder, uns vertraut man, mit uns ist man bereit zusammenzuarbeiten. Das ist ein Kapital, das wir nutzen müssen, im eigenen Interesse und in dem des ganzen Westens.“ ²²

PAAA, Abt.7/692, Naher Osten, 708.81.10/0-3170/58, Bonn 26.11.1958.

PAAA, Abt. III/349, BRD Botschaft in Bruxelles an AA., Nr. 3336, Bruxelles 5.9.1952. ²³

Hünsele, op. cit., p. 96. ²⁴

PAAA Abt.7/1098, Hellenthal an AA, Nr. 1080/58, Beirut 31.12.1958; ²⁵

PAAA, Abt.II/256, Strachwitz an AA, Nr. 31, Rom 21.2.1953; **PAAA**, Abt.7/1115, Betr. „Instruktion für den Gesandten der Bundesrepublik Deutschland in Beirut Herrn Dr. W. Hellenthal“, Welck an Staatssekretär /an Bundesminister, gezeichnet v. Brentano, Bonn 6.11.1957.

BArch P., DI/4106, Grimm an MAI/MAA/an Scholz, 1956, „Handelspolitischer Bericht der Handelsvertretung, Libanon zu den Planvorschlägen 1957“, streng vertraulich, Beirut 25.10.1956. ²⁶
وفي عام 1959 عقدت شركة طيران "لوفتهانزا" اتفاقاً جويّاً مع
MfAA, A 12602, Jahresanalyse (1.1.-31.12.1959) der Handelsvertretung der DDR im Libanon , Bl. 121 Beirut 25.10.1956.

حول هذه الحملة وما أصدرته من منشورات تهاجم فيه ألمانيا الديمقراطية وتتهمها بأنّها تعمل لحساب السوفيّات، أنظر: ²⁷
MfAA, B 2848, Scholz an Schwab, Damaskus 24.4.1957, Bl. 88.

PAAA, Abt.7/736, AA an die diplomatische Vertretung der BRD in Addis Abeba, Amman, Beirut usw., Nr. 700-s-84.20/7, Bonn 30.4.1959; dersl. AA an Dr. Minden , 708-84.20-92 ;Krause-Brewer an ²⁸

AA, Nr. 252-2-4-2-4IV(Ref. 700), Bonn 2.9.1959;

وحول الحملة الإعلامية لألمانيا الإتحاديّة في بيروت ضدّ برلين، أنظر:

PAAA, Abt.7/736, Dr. Zuhlsdorff an AA, Nr. 708-84.20-92, Bonn 10.2.1959; dersl. Schirmer an AA, ²⁹

MfAA, 12612, „Bericht über die Beziehungen zu den arabischen Staaten im Jahre 1961“, streng vertraulich, Berlin 23.2.1962;

1961“ نتج عنه قرار لبنان إنشاء قنصلية فخريّة له في برلين
PAAA, Abt.7/1108, Deutsche Botschaft Beirut an AA, Nr. 799/62, Beirut 30.8.1962. ³⁰ الغربيّة

„... durch eine intensive politische Arbeit die Existenz zweier deutscher Staaten offiziell anerkannt und auch mit der DDR die Beziehungen auf höherer Ebene aufgenommen“, Abt.7/728, Vertretungen der SBZ Außerhalb des Ostblocks, VS-Nfd o.D., vermutlich 1960. ³¹

المرجع السابق، الوثيقة نفسها.

MfAA, LS-A/530, „Verbesserung der Anleitung, Koordinierung und Kontrolle der kulturellen Auslandsarbeit durch das Ministerium für Auswärtige Angelegenheiten“, Nr. 25/65; **MfAA**, A 13660, „Abschlußbericht über die Tätigkeit des Leiters der Handelsvertretung der DDR in der Libanesischen Republik (13.6.62-19.9.1963)“, vertrauliche Dienstsache, Berlin 10.10.1963, Bl. 5;

MfAA, B 2848, Eichelkraut an Kiesewetter, Berlin 23.7.1956, Bl. 76-77.

MfAA, A 13660, „Abschlußbericht über meine Tätigkeit als Leiter der Handelsvertretung der DDR in der Libanesischen Republik (13.6.1962-19.9.1963)“, vertrauliche Dienstsache, Berlin 1.10.1963, Bl. 3.

MfAA, A 13294, „Zirpel's Bericht über die „Abkommenverhandlungen DDR/Libanon“, Berlin 19.6.1961, Bl. 66, 78; ders. „Schlußbesprechung der Verhandlungesdelegation für das Handels- und Zahlungsabkommens DDR/Libanon am 23.4.1961“, Beirut 23.5.1961; **MfAA**, A 13345, „Bericht über die Lage in den arabischen Staaten und die Entwicklung unserer Beziehungen zu ihnen“, Berlin 9.5.1961, 4AE- 224/62, Bl. 155.

Herzog, p. 252 **MfAA**, A 11357, Bl. 14f. وقارن بالتقرير رقم 14f. وهو من دون أسم أو توقيع.

حول دور معارض لايبزيغ في استقطاب شخصيات لبنانية نافذة، أنظر ملف:

MfAA, A 13297, „Die Tielnahme Libanon an der Leipziger Frühmesse 1961-1965“.

MfAA, A 12612, „Analyse über den Handelsverkehr mit den Nahen Osten für die Zeit vom 1.1.-31.12.1953“, A 95/26.2.1954, B. 146.

MfAA, MR-A/2, Kluge (im MAA) an Minister für AA, „Denkschrift zum Abschluß des Handels- und Zahlungsabkommens zwischen der DDR und Libanon“, Berlin 27.1.1954, Bl. 4.

حول هذه الاتفاقات أنظر:

MfAA, A12606, „Grimm's Aktennotiz über die Unterzeichnung des Protokolls

zum Handelsabkommen DDR- Libanon am 12.11.1955“, Bl. 25-26; **MfAA**, C 448/73, „Krüger's Vermerk über die Unterzeichnung der Ergänzungsvereinbarung zum Handels- und Zahlungsabkommen vom 20.5.1961, am 22.5.1963“, Bl. 83-84; BArch P., DE1/49167, „Information über die Entwicklung der Wirtschafts- und Handelsbeziehungen DDR – Libanon“, Berlin 23.2.1965.

بالرغم من شكواها الدائمة من ارتفاع أسعار الحمضيات اللبنانية، زادت ألمانيا الديمقراطية من نسبة مشترياتها من تلك السلع من خمسة آلاف طن إلى ثمانية آلاف طن، راجع:

PAAA, Abt.7/1110, Schwarzmann an AA, Nr. 584/61, Beirut 10.6.1961; (**MfAA**, A 11096, Hänold an Yazbek, Beirut 14.11.1959, Bl. 26 ; **MfAA**, A 17228, Bericht des MAI- Libanon, Berlin 22.2.1963, Bl. 134; **MfAA**, A 13660, „Aktenvermerk über Antrittsbesuch des Leiters der Handelsvertretung beim Landwirtschaftsministers, Joseph Skaff am 9.7.1962“, vertrauliche Dienstsache, Beirut 9.7.1962, Bl. 53; **PAAA**, Abt.7/1109, Instruktion für den Botschafter in Beirut an das Referat 708, Bonn 18.1.1961. **MfAA**, A 12606, Kluge an MAI, Berlin 27.1.1954, Bl. 87, 93-94.

MfAA, C 455/73, Jahresbericht Libanon 1963, Nr. 40/64, Berlin 27.1.1964, Bl. 66;

MfAA, C 448/73, „Krüger's Vermerk über die Unterzeichnung der Ergänzungsvereinbarung zum Handels- und Zahlungsabkommen vom 20.5.1961, am 22.5.1963“, Bl. 83-84. **MfAA**, A 12604, „Analyse der gegenwärtigen Innen- und Außenpolitik Republik Libanon“, Bl. 55.

- 44 حول الاتفاقات التجارية مع دول المعسكر الشرقي، أنظر: **BArch P.**, DI-2/4103, Eppendorfer's Bericht " Länderanalyse Libanon ", Berlin 23.3.1956. وفي عام 1961، بلغ استيراد دول المعسكر الشرقي من الحمضيات والفاكهة اللبنانية ما بين 25 ألف طن إلى 30 ألف طن **MfAA**, A12602, Jahresanalyse 1961, vertraulich, Bl. 46.
- 45 **MfAA**, C 455/73, Jahresbericht Libanon 1964, vertrauliche Dienstsache, Berlin 23.12.1964, Bl.7.
- 46 **BArch P.**, DI/4106, Grimm an MAI/MAA/an Scholz, "Handelspolitischer Bericht der Handelsvertretung, Libanon zu den Planvorschlägen 1957", streng vertraulich, Beirut 25.10.1956, Bl. 25.
- 47 **MfAA**, A 13297, „Information über den Besuch des Generalsekretär des Ministerrates Excellenz Nazem Bey Accari (in Berlin)“, vertrauliche Dienstsache Nr. 53/63, Berlin 28.2.1963, Bl. 61.
- 48 أنظر تحت.
- 49 على سبيل المثال، امتدح وزير الاقتصاد اللبناني بهيج تقي الدين أثناء زيارته معرض لايبزيغ عام 1965 موقف برلين من إسرائيل، وأشار إلى دعم بون للدولة العبرية، التي اعتبرها "...خصماً للدول العربية...". " **"Durch seine aktive Unterstützung Israels habe sich Westdeutschland als Gegner arabischen Staaten erwiesen"**, **MfAA**, A 13655, "Mory's Zusammenfassender Bericht über den Aufenthalt der Regierungsdelegation der Republik Libanon anlässlich der Jubiläumsmesse 1965", vertrauliche Dienstsache Nr. 34/65, Bl. 43.
- 50 **MfAA**, A 12602, Jahresanalyse der Handelsvertretung der DDR im Libanon (1.1.- 31.12.1959 Bl. 119; **MfAA**, A 133345, Ausarbeitung für die Grundsatzabteilung, vertrauliche Dienstsache Nr. 402/63, Bl. 30.
- 51 **MfAA**, A 12602 Jahresschlußbericht 1956 der Handelsvertretung Libanon. Beirut 3.1.1957, Friedrich an Schwab, Berlin 89 عدد صفحات التقرير 31.3.1957
- 52 **BArch P.**, DL2/4106, Grimm an MAI/ an Scholz, "Handelspolitischer Bericht der Handelsvertretung , Libanon zu den Planvorschlägen 1957", streng vertraulich, Beirut 25.10.1957, Bl. 17-18;
- 53 **PAAA**, Abt. 7/1101, Nöhring an AA, 11-00/87/56, Jahresbericht 1955, Beirut 16.1.1956 وقارن بـ: " **Le Commerce du Levant** ", 3.11.1956 **MfAA**, A 12606, Kluge an MAI, Berlin 27.1.1954, Bl. 87.
- 54 **MfAA**, A 13297, „Information über den Besuch des Generalsekretär des Ministerrates Excellenz Nazem Bey Accari (in Berlin)“,vertrauliche Dienstsache, **MfAA**, A 12606, Kluge an MAI, Berlin , Nr. 53/63; Berlin 28.2.1963 , Bl. 61.
- 55 عام 1956، قدّمت حكومة ألمانيا الديمقراطية مذكرة إلى الحكومات العربية تعلن فيها رفضها المصالحة بين بون وتلّ أبيب و دفع الأولى إلى الثانية تعويضات عن جرائم النازية ضدّ اليهود أنظر: **MfAA**, A 2971, Stude an **MfAA**, Streng vertraulich, Kairo 22.12.1956.
- 56 **MfAA**, A 660, „Information über die Entwicklung der Beziehungen و حول خرق مبدأ هالشتاين im I. Quartal 1957“, Bl. 108-110.
- 57 **PAAA**, Abt.7/ 1109, „Instruktion für den Botschafter in Beirut an das Referat 708“, Bonn 18.1.1961; **PAAA**, Abt.II/289, Nöhring an AA, Beirut 18.2.1954.
- 57 **PAAA**, Abt.7/1115, Betr. „Instruktion für den Gesandten der Bundesrepublik Deutschland in Beirut Herrn Dr. W. Hellentha“I, Welck an Staatssekretär /an Bundesminister, gezeichnet v. Brentano, Bonn 6.11.1957.

ويعطي تقرير سنوي للممثلة التجارية الألمانية (الشرقية) مثلاً حول جهود ألمانيا الاتحادية للدفاع عن مواقعها الاقتصادية في أعقاب فسخ لبنان اتفاهه التجاري معها، وأنّ وكيل سيمنز (Siemens) في لبنان تلقى تعليمات من الإدارة العامة لشركته بأن يشارك في كلّ مناقصة ويبرم أية صفقة ويقبل بأيّ سعر وينافس بأيّ شكل من الأشكال لكي يبقى في السوق، أنظر في هذا الخصوص:

MfAA, A 12602, Jahresschlußbericht 1956 der Handelsvertretung Libanon, Beirut 31.1.1957, Friedrich an Schwab, 19.3.1957, Bl. 196.

PAAA, Abt.7/1101, Hellenthal an AA, betr. "Libanesische Politik im Jahre 1957", Nr. 1/58, ⁵⁸ Beirut 1.1.1958.

PAAA, Abt.7/1098, Hellenthal an AA, Nr. 1080/58, Beirut 31.12.1958. ⁵⁹

MfAA, A 12602, Jahresanalyse (1.1.-31.12.1959) der Handelsvertretung der DDR im Libanon Bl. 119-120; **MfAA**, A 13787, „Informationsanalyse über die Politik Libanon“ Berlin 31.3.1965, Bl. 36. ⁶⁰

PAAA, Abt.7/1101, Hellenthal an AA, betr. Libanon Politik im Jahre 1957, Nr. 1/1958, ⁶¹ Beirut 1.1.1958.

PAAA, , Abt.7/824, Raster an AA, Nr. 1355/60, Beirut, 20.12. 1960. ⁶²

PAAA, Abt.7/1099, Hellenthal an AA, Nr. 205-00/44/2153/57, Beirut 2.12.1957. ⁶³

MfAA, A 13779, Böttger an MAI/MAA, streng vertraulich, Beirut o.D., Bl. 17-18. ⁶⁴

MfAA, A 13779, „Hänold's Aktenvermerk über die Besprechung bei Ministerpräsident Karame“, Beirut 28.10.1958, Bl. 4-7. ⁶⁵

MfAA, A 12602, Jahresanalyse 1961, vertraulich, Bl. 32. ⁶⁶

MfAA, A13655, Messe- Abschlußbericht der LFM 1965, Berlin 17.3.1965, Bl. 17; ⁶⁷
PAAA, IB4/199, Französische Botschaft(=Deutsche Botschaft) an AA, 27.9.1965; **dersl.** Schirmer an Diplogerma, Beirut 29.9.1965.

PAAA, Abt. II/289, Breuer an AA, vertraulich, Beirut 14.1.1954. ⁶⁸

المرجع السابق، الوثيقة نفسها. ⁶⁹

MfAA, A 12606, Merkel an Gyptner, Berlin 4.7.1955. „Grimm's Aktenvermerk über die Besprechung bei Staatssekretär Gregor mit dem Sekretär der libanesischen Delegation Herrn Adra am 29.6.1955“, Bl. 69. ⁷⁰

MfAA, A 12606, Grimm an HA Handel mit den Kapitalistischen Ländern- Gruppe Übersee, Abteilung Naher Osten, Berlin 1.7.1955, Bl. 73. ⁷¹

MfAA, A 12606, Grimm's Protokoll, Beirut 7.10.1955, Bl. 38. ⁷²

⁷³ هذا ما أبلغه عبد الله عدرا، نائب رئيس جمعية الصناعيين اللبنانيين، إلى الألمان الشرقيين أثناء زيارته إلى برلين في 29 حزيران 1955، أنظر **MfAA**, A 12606, Merkel an Gyptner, Berlin 4.7.1955. „Grimm's Aktenvermerk über die Besprechung bei Staatssekretär Gregor mit dem Sekretär der libanesischen Delegation Herrn Adra am 29.6.1955“, Bl. 69 ⁷⁴ كرامي.

MfAA, A 12604, „Analyse der gegenwärtigen Innen- und Außenpolitik der Republik Libanon“ , o.D. , Bl 56; **MfAA**, A 12606, Koch an Naim Amiouni, Berlin 20.4.1954, Bl. 74-75. ⁷⁴

MfAA, A 11208, Salim Lahoud an Grimm, Nr. 22923/9/2004/1, Beirut 30.9.1955, Bl. 43. ⁷⁵

⁷⁶ جاءت حكومة كرامي إلى السلطة في أيلول 1955 واستمرت فيها حتى مجيء حكومة سامي الصلح في 19 آذار من العام التالي، أنظر جان ملحه، مجموعة البيانات الوزارية اللبنانية، بيروت لات ص 179 و187. ⁷⁷

MfAA, A 12606, Protokoll, gez. Grimm, Beirut 7.10. 1955, Bl. 37-38; **BArch P.** ⁷⁷

DL2/4106,

Grimm an MAI/MAA/Scholz, "Handelspolitischer Bericht der Handelsvertretung, Libanon zu den Planvorschlägen 1957", streng vertraulich, Beirut 25.10.1956.

MfAA, A 12604, Böttger an Lange, vertraulich, Beirut 14.6.1958, Bl. 57. 78
MfAA, A 9324, "Aktenvermerk im MAI betr. Auswertung der Reise der Delegation nach dem Sudan, Syrien, Libanon und Ägypten am 6.6.1956", Berlin 9.6.1956, Bl. 17. 79

MfAA, A12612, „Stellungnahme zu den handelspolitischen Berichten über die Türkei, den Libanon und zu den Iran für das Jahr 1957“, gez. Eichelkraut, Berlin 29.3.1958, Bl. 115; **DAPRDDR/III**, pp. 659-660. 80

MfAA, A 12602, Jahresschlußbericht, Analyse 1957, o.D., Bl. 137; **dersl.** Gliederung zur Jahresanalyse 1958 (Libanon), vertrauliche Dienstsache Nr. KA/259, 25.2.1959, Bl. 126; **dersl.** 81

Jahresanalyse (1.1.-31.12.1959) der Handelsvertretung der DDR im Libanon, Bl. 121.
MfAA, A 12728, "Rolle Libanon in nationalen Befreiungskampf der Arabischen Staaten 1958 " V. Die jetzige Lage im Libanon und die Schlußfolgerungen für die Haltung der DDR gegenüber der Republik Libanon", Bl 17; **MfAA**, A 12604, „Kurzanalyse des Volksaufstandes im Libanon (abgeschlossen am 29.6.1959)“, gez. Eichelkraut, Bl. 101-102. 82

MfAA, A C 447/73, Schwab an Gyptner, Berlin 30.11.1959 ; Schwab an Plenikowski, 5.1.1960. 83

MfAA, A11208, Minister für Ausw. Angelegenheiten (Hussain Ouwani) an Hänold, Nr. 2288/9/2037/36/395, Beirut 11.2.1960. 84

PAAA, Abt.7/824, Hellenthal an AA, Nr. 292/60, Beirut 15.3.1960. 85

MfAA, A 12659, Bornmann an Simons, Nr. 541/214, Beirut 17.6.1961, Bl. 6. 86

MfAA, C 448/73, Republik Libanon , Bl. 89. 87

PAAA, Abt.7/728, Voigt Aufzeichnung betr.: „CD Schilder an den Wagen der SBZ-HV in Beirut“, Bonn 15.9.1960; **PAAA**, Abt.7/824, Raster an AA, Nr. 1335/60, Beirut 20.12.1960. 88

PAAA, Abt.7/730, Abteilung 7 an Staatssekretär, Bonn 15.9.1960. 89

PAAA, Abt.7/1109, Instruktion für den Botschafter in Beirut, Bonn 18.1.1961; **PAAA**, Abt.7/824, Hellenthal an AA, Nr. 292/60, Beirut 15.3.1960. 90

PAAA, Abt.7/728, Voigt Aufzeichnung betr.: „CD Schilder an den Wagen der SBZ-HV in Beirut“, Bonn 15.9. 1960. 91

MfAA, A 13294, Schneider an Kattner/an Simons, Beirut 10.1.1961, Bl. 132. 92

MfAA, A 13345, Ausarbeitung für die Grundsatzabteilung, vertrauliche Dienstsache Nr. 402/63, Bl. 32.

Spanger/Brock, Die beiden deutschen Staaten in der Dritten Welt, op. cit., p. 165. 93

MfAA,C 448/73 Bornmann an Pohner, Beirut 25.2.1961, Bl. 119; Bornmann an Simons, Beirut 2.8.1961, Bl. 114-115;Scharienberg an Bornmann, Berlin 9..8.1961, Bl. 112. 94

MfAA, C 448/73, „Zum Gespräch mit dem Generalsekreträr im Ministerium für Auswärtige Angelegenheiten Dr. Fouad Amoun, auf Wunsch des Koll. Zirpel durch Vermittlung von Botschafter Khalil Takieddine am 15.5.1961“. 95

MfAA, A 13294, Schneider an MAI, Referat Libanon an MfAA, Beirut 19.1.1961, Bl. 125; 96

MfAA, A 12606, Schneider an Pätzold, Beirut 18.4.1961, Bl. 8.

- MfAA**, A 12606, Schneider an Pätzold, Beirut 18.4.1961, Bl. 8-11 ; **MfAA**, A 13294, 97
- Schneider an MAI/ Referat Libanon/ Simons, Beirut 4.2.1961, Bl. 129; **MfAA**, A 13294, „Zirpel's Bericht über die Abkommensverhandlungen DDR/Republik Libanon“, Berlin 19.6.1961, Bl. 60.
- MfAA**, A 13294, „Zirpel's Bericht über die المرجع السابق ص 81 و Abkommensverhandlungen DDR/Libanon“, Berlin 19.6.1961, Bl. 60. 98
- المرجع السابق، الوثيقة نفسها. 99
- MfAA**, A 13294, „Schlußbesprechung der Verhandlungsdelegation für das Handels- und Zahlungsabkommen DDR/Libanon am 23.5.1961“, Beirut 23.5.1961, Bl. 77. 100
- MfAA**, A 12602, Jahresanalyse 1961, vertraulich Bl. 64. 101
- MfAA**, C448/73, Simons an Krüger, vertrauliche Krüger, vertrauliche Diesntsache, Nr. 154/62, Berlin 18.10.1962 , Bl.90- 93. 102
- PAAA**, Abt.7/824, Botschafter der Bundesrepublik Deutschland an AA, Nr. 446/61, Beirut 27.4. 1961; Drachtbericht Nr. 51, 5.5.1961. 103
- PAAA**, Abt.7/824, Aufzeichnung Abt.7 betr. „Ausdehnung der Befugnisse der SBZ Handelsvertretung in Beirut“, Bonn 19.5.1961. 104
- PAAA**, Abt.7/807, Schirmer an Botschafter der Bundesrepublik Deutschland , 708-83.00/92.25 SBZ, Bonn 20.2.1962. 105
- MfAA**, C448/73, „Heblig's Vermerk über eine Unterredung mit dem أنظر تحت. وقارن بـ: Direktor der Wirtschaftsabteilung im Libanesischen Außenministerium Zeidean Bittar, am 28.9.1963“, Helbig an 3. AEA im MAA, Beirut 1.10.1963, Bl. 79. 106
- MfAA**, C448/73, „ Heblings Vermerk über eine Unterredung mit dem Direktor der Wirtschaftsabteilungim Libanesischen Außenministerium, Zeidan Bittar, am 28.9.1963“, Helbig an 3. AEA im MFAA, Beirut 1.10.1963, Bl. 79; **MfAA**, C448/73, Helbig an Bierbach, Beirut 12.10.1963, Bl. 74-76. 107
- MfAA**, C 448/73, Helbig an 3. AEA, Beirut 16.10.1963, و المرجع السابق، الوثيقة ذاتها ص 76 و Bl. 73. 108
- MfAA**, C362/77, C 448/73, Helbig an 3.AEA, Beirut 25.10. 1963m Bl. 70; **MfAA** Note der Handelsvertretung an Libanesischen Außenminiterium, 18.10. 1963. 109
- MfAA**, C 448/73, Helbig an 3.AEA, Beirut 25.10.1963, Bl. 71. 110
- MfAA**, C 448/73, Helbig an Bierbach, vertrauliche Dienstsache , Nr. 59/63, Beirut 21.11.1963, Bl. 61. 111
- MfAA**, C 448/73, Helbig an Bierbach, vertrauliche Dienstsache, Nr. 59/63, Beirut 21.11.1963, Bl. 62. 112
- MfAA**, C 448/73, Bierbach an Böhm, Berlin 16.1.1964, Bl. 48. 113
- MfAA**, A 13297, Bierbach an 3.AEA/an Handelsvertretung Libanon, Berlin 31.3.1964, Bl. 26. 114
- MfAA**, A 13787, MfAA “ Informationsanalyse über die Politik Libanon”, Berlin 31.3.1965, Bl. 25; 115
- MfAA**, C 448/73, Schneider an Pätzold, Beirut 26.9.1961, Bl 107.

„Denkschrift über die Bedrohung des Friedens durch die Aufrüstungspolitik Westdeutschlands“, **PAAA**, Abt.7/728, Hellenthal an AA, Nr. 923/58, Beirut 14.11.1958. ¹¹⁶ "

المرجع السابق، الوثيقة نفسها. ¹¹⁷

PAAA, Abt.7/728, Hellenthal an AA, Nr. 880/59, Beirut 3.10.1959. ¹¹⁸

وبتاريخ 14 أيار 1961، نشر الكاتب اللبناني جميل جبر سلسلة من المقالات في جريدة "بيروت" الناطقة بالإنكليزية حول انطباعاته عن زيارة له إلى ألمانيا الديمقراطية، حيث تحدّث عن "الروح المسالمة" لشعبها وعن "الدور الإستراتيجي للمرأة في الحياة العامة"، أنظر:

PAAA, Abt.7/824, "Die Aktivität der SBZ im Ausland", Presse u. informationsamt der Bundesrepublik" Mai 1961, Bonn 8.6.1961.

MfAA, A 12659, "Westdeutsche Aktivität gegenüber der Tätigkeit der Handelsvertretung der DDR in der Republik Libanon", Berlin 17.12.1960; **PAAA**, Abt.7/1109, Instruktion für den Botschafter in Beirut, an Referat 708, Beirut 18.1.1961.

المرجع السابق وقارن القصة نفسها ب: ¹²⁰

PAAA, Abt.7/824, Raster an AA, Nr. 1093/60, Beirut 12.10.1960; **MfAA**, A 12659, "Westdeutsch Aktivität gegenüber der Tätigkeit der Handelsvertretung der DDR in der Republik Libanon", Berlin 17.12.1960.

MfAA, C 447/73, Schneider an Pätzold, Beirut 14.11.1960. ¹²¹

MfAA, C 447/73, Schneider an Pätzold, Beirut 14.11.1960; **PAAA**, Abt.7/824, Raster an AA, Nr. 1131/60, Beirut 25.10.1960. ¹²²

MfAA, A 12659, "Einmischung حول هذا الموضوع، انظر ملف الخارجية في ألمانيا الديمقراطية رقم: der BRD in die Beziehungen zwischen DDR und Libanon 1960 1961", 13 Seiten. ¹²³

MfAA, A 12602, Jahresanalyse 1961, vertrauliche Dienstsache Bl. 30. ¹²⁴

MfAA, C 448/73, Schneider an Pätzold, Beirut 26.9.1961, Bl. 107. ¹²⁵

MfAA, C 454/73, Jahresbericht der Handelsvertretung der DDR im Libanon 1962, Krüger an Schwab, Beirut 11.1.1963, Jahresbericht 1962, Bl. 29. ¹²⁶

MfAA, C 454/73, Jahresbericht der Handelsvertretung der DDR im Libanon 1962, Krüger an Schwab, Beirut 11.1.1963, Jahresbericht 1962, Bl. 35-36. ¹²⁷

MfAA, A 13660, "Aktenvermerk über den Antrittsbesuch des Leiters der Handelsvertretung beim libanesischen Außenminister, Herrn Philippe Takla am 9.7.1962", vertraulich, Nr. 934/62, Beirut 9.7.1962, Bl. 54-55; **MfAA**, A 13297, "Information über den Besuch des Generalsekretärs des Ministerrates, Excellenz Nazem Bey Accari", vertrauliche Dienstsache, Nr. 53/63, Berlin 28.2.1963, Bl. 61. ¹²⁸

المرجع السابق، الوثيقة نفسها. ¹²⁹

MfAA, A 13660, "Abschlußbericht über meine Tätigkeit als Leiter der ¹³⁰

Handelsvertretung der DDR in der Libanesischen Republik (13.6.1962 - 19.9.1963)", vertrauliche Dienstsache, Berlin 1.10.1963, Bl. 4-6; A 13294, "Zirpel's Bericht über die Abkommensverhandlungen DDR/Libanon", Berlin 1964;

MfAA, A 13294, "Schlußbesprechung der Verhandlungsdelegation für das Handels- und Zahlungsabkommen DDR/Libanon am 23.5.1961", Beirut 23.5.1961, Bl. 78.

MfAA, C 454/73, Jahresbericht der Handelsvertretung der DDR im Libanon 1962, Krüger an Schwab, Beirut 11.1.1963, Jahresbericht 1962, Bl.31. ¹³¹

MfAA, C 454/73, Jahresbericht Libanon 1962, Bl. 63. ¹³²

- MfAA**, C 454/73, Jahresbericht der Handelsvertretung der DDR im Libanon 1962, 133
Krüger an Schwab, Beirut 11.1.1963, Jahresbericht 1962, Bl. 30.
- المرجع السابق، الوثيقة ذاتها ص 31-34.
- MfAA**, A 13294, "Schlußbesprechung der Verhandlungen für das Handel-u. 135
Zahlungsabkommen DDR/Libanon am 23.5.1961", Beirut 23.5.21961, Bl. 78; dersl. „Zirpel's
Bericht über die Abkommensverhandlungen DDR/Libanon“, Berlin 19.6.1961, Bl. 62-64.
- MfAA**, C 448/73, Helbig an Bierbach, vertrauliche Dienstsache , Nr. 59/63, Beirut 136
21.11.1963, Bl. 61.
- MfAA**, C 454/73, Jahresbericht der Handelsvertretung der DDR im Libanon, 137
Krüger an Schwab, Beirut 11.1.1963, Jahresbericht 1962, Bl. 31-34.
- ويذكر التقرير، أن سفارتزمن، سفير ألمانيا الإتحادية في بيروت، حاول جاهداً تني نقيب المحررين ملحم
كرم عن حضور حفل تكريمي لنقابته أقامه الممثل التجاري، لكنه فشل في ذلك.
- PAAA**, Abt.7/807, Botschaft der Bundesrepublik Deutschland an AA, Nr. 636/62, Beirut 138
12.7.1962.
- PAAA**, Abt.7/807, Krapf an Staatssekretär, Beirut 10.9.1962; 139
- MfAA**, C 454/73, Jahresbericht der Handelsvertretung der DDR im Libanon
1962, Krüger an Schwab, Beirut 11.1.1963, Jahresbericht 1962, Bl. 34.
- MfAA**, A 13660, Helbig's Vermerk an Bierbach/ an Kattner, vertrauliche 140
Dienstsache, Nr. 40/63, Beirut 24.6.1963, Bl. 44; **dersl.** Krüger's Stellungnahme zum
Vermerk des Gen. Helbig, Handelsvertretung Beirut vom 24.6.1963, Nr. 258/63, Berlin
9.7.1963, Bl. 37.
- MfAA**, A 13660, Helbig's Vermerk an Bierbach/ an Kattner, vertrauliche Dienstsache Nr. 141
40/63, Beirut 24.6.1963, Bl. 43; **dersl.** Krüger's Stellungnahme zum Vermerk des Gen.
Helbig, Handelsvertretung Beirut vom 24.6.1963, Nr. 258/63, Berlin 9.7.1963, Bl. 38 ; **MfAA**,
C 448/73, „Helbig's Vermerk über eine Unterredung mit dem Wirtschaftsabteilung im
Libanesischen Außenministerium, Zeidan Bittar, am 28. September 1963“, Bl. 77.
- MfAA**, A 13660, Krüger's Stellungnahme zum Vermerk des Gen. Helbig, 142
Handelsvertretung Beirut vom 24.6.1963, Nr. 258/63, Berlin 9.7.1963, Bl. 38- 39;
- MfAA**, A 13660, Helbig an Sachse, Nr. 44/63, Beirut 26.7.1963.
- MfAA**, A 13660, „Abschlußbericht über meine Tätigkeit als Leiter der Handelsvertretung 143
der
DDR in der Libanesischen Republik (13.6.1962-19.9.1963)“, vertrauliche Dienstsache, Berlin
1.10.1963, Bl. 5; **MfAA**, A 13660, Krüger an Bierbach, Nr. 47/63, Beirut 3.9.1963, Bl. 25-27.
- MfAA**, A 13660, „Abschlußbericht über meine Tätigkeit als Leiter der 144
Handelsvertretung der DDR in der Libanesischen Republik (13.6.1962- 19.9.1963)“,
vertrauliche Dienstsache, Berlin 1.10.1963, Bl. 7.
- MfAA**, A 13660, „Krüger's Vermerk über ein Gespräch mit dem Chef des 145
Protokolls des Libanesischen Ministerium des Auswärtigen Amtes Botschafter
Robert Khlal am 31.8.1963“, Nr. 48/63, Beirut 31.8.1963, Bl. 30.
- MfAA**, A 13787, "MAA Informationsanalyse über die Politik Libanon", Berlin 31.3.1965, 146
Bl. 32.

MfAA, C 448/73, Helbig an Bierbach, Beirut 30.5.1964, Bl. 39 ; dersl. Hengelhaupt an 147
Bierbach, Beirut 9.7.1964; Hengelhaupt an 3.AEA, Beirut 6.8.1964, Bl. 26.

MfAA, C 448/73, Helbig an Bierbach, vertrauliche Dienstsache Nr. 059/63, Beirut 148
21.11.1963, Bl. 61.

MfAA, A 11994, Aide Memoire, Abschrift 233/63, Bl. 151-154 149
ألمانيا الإتحادية إلى إسرائيل قد عقدت في 8 حزيران 1962 بين رئيس الوزراء أديناور وبن غوريون، أنظر
Hünsele, p. 144.

تبعاً لـ 150 Schwanitz, Judenargwohn, p. 646، كانت صفقات الأسلحة من ألمانيا الإتحادية إلى إسرائيل
معروفة منذ منتصف عام 1963 أما Thomas Scheffler, „The Power of Dependence: The Federal
Republic of Germany and the Arab World“, in: *“Journal of Arab Affairs, 2(1993), Special*
Frankfurter Rundschau المولية Steinbach, p. 148. Issue , vol. 12, ed.; Udo
لإسرائيل هي التي كشفت عن تلك الصفقات في 26 تشرين الأول 1964، وأن مصر كانت تغض الطرف
عنها. ولكن عندما أعلن عن الصفقات في وسائل الإعلام، لم تعد تستطيع التغاضي عنها، حيث كانت المسألة
تتعلق بسمعة الرئيس المصري وزعامته في العالم العربي. ويتهم المؤرخ المصري وجيه عتيق، "السياسة
الدولية وخفايا العلاقات المصرية الألمانية 1952-1965"، القاهرة ص 261-262 إسرائيل بإفشاء أسرار
تلك الصفقات لتعكير علاقات مصر مع ألمانيا الإتحادية.

MfAA, A 12612, " Die Beziehungen der DDR zu den arabischen und Übrigen Staaten des 151
Nahen Ostens", vertrauliche Diesntsache Nr. 463/63, Berlin 18.11.1963, Bl. 16.

MfAA, LS-A/516, 16. Kollegium-Sitzung " Afrikaplan "Berlin 17.11.1964(= 23.11.1964), 152
Nr. 234/64.

**" Die Aufnahme diplomatischer Beziehungen zwischen Westdeutschland und 153
Israel würde lediglich ein Hindernis für die diplomatische Anerkennung der DDR durch
arabische Staaten aus dem Wege räumen:**

**Der anerkennende Staat würde sich den Vorwurf ersparen, eine Anerkennung Israels
durch die westdeutsche Bundesrepublik provoziert zu haben. Damit sind aber
keineswegs die anderen Schwierigkeiten wie die Grundeinstellung der arabischen
Staaten zu den sozialistischen Ländern, ihre Hoffnung auf ökonomische Unterstützung
von beiden Seiten und speziell von Westdeutschland, der Einfluß anderer
imperialistischer Länder u.a. beseitigt. Aus diesem Grunde darf die Auswertbarkeit
eines solchen Schrittes für die Außenpolitik der DDR nicht überschätzt vwerden“.**

MfAA, LS-A490, 16. Sitzung des Kollegiums, Betr.: " Einige Probleme der
Beziehungen Westdeutschlands zu Israel und den arabischen Staaten und deren Einfluß auf
die Entwicklung der Beziehungen zwischen der DDR und den arabischen Staaten",
vertrauliche Dienstsache Nr. 368/63, ausgearbeitet von 3. AEA, Berlin 21.9.1963, S. 15-16.

MfAA, A 17962, Winzer an Axen, Berlin 3.11.1964. 154

155 يُعيد قطع العلاقات الدبلوماسية بين الدول العربية ويون، أكد قنصل ألمانيا الإتحادية في حلب على وجود "
صداقة عربية - ألمانية " تعود إلى القرن التاسع عشر، وإته أعيد إحيائها من قبل الرايخ الثالث، أنظر: PAAA,
IB4/161, Konsulat der Bundesrepublik Deutschland/ Aleppo, betr. Nr. 140, Aleppo 26.5. 1965.

156 من الكتيبات التي أصدرتها حكومة ألمانيا الديمقراطية وركزت فيها على مقولة صداقتها للعرب ومعاداة
ألمانيا الإتحادية لهم
"Friend and Enemy of the Arabs", Berlin o.D.

وقارن بـ: Dittmar, DDR-Israel II, p. 849

157 عتيق، مرجع سابق، ص 287-292؛ Scheffler, op. cit., p. 148 ووفقاً لـ Mohammad
Abediseid, Die deutsch-arabischen Beziehungen - Probleme und Krisen, Stuttgart 1976, p
f. 171، فإن ألمانيا الديمقراطية غلفت رحلة أولبرشت إلى مصر بنصيحة الأطباء له بالنقاهاة في بلد حار

واقترحهم عليه منطقة أسوان. أمّا حكومة بون، فرأت في موافقة الرئيس عبد الناصر على الزيارة ردّاً مقصوداً منه على تسليماتها من الأسلحة إلى إسرائيل.

PAAA, IB4/142, Aufzeichnung betr.: "Entwicklung im Nahen Osten", Bonn 10.2.1965, IB4 158
-82.00/92;dersl. Staatssekretär Carstens an Natogerma Paris 9.2.1965.

PAAA, IB4/165, „Schwarzmann's "Überblick über die Vorgänge in der sowjetischen 159
Besatzungszone vom Mitte März bis Anfang Juli 1965, " Auszug aus einem Bericht der
Dienststelle Berlin vom 12. Juli 1965.

BArch, **SAPMO**/NY 4182/1336, „Das Arabisch-westdeutsche Verhältnis nach dem 160
Abbruch der diplomatischen Beziehungen(Information)", streng vertraulich, Nr. 0265,
17.5.1966, Bl.121; **PAAA**, IB4/161, Meyer-Lindenberg , betr.: „Abbruch der diplomatischen
Beziehungen zur Bundesrepublik Deutschland durch die arabischen Staaten“, Bonn 9.6.
1965; وفي عام 1955، رفضت حكومة بون عرضاً من إسرائيل للاعتراف بها، وذلك بناء على طلب
واشنطن، التي رأت ضرورة الحفاظ على ما تبقى من العلاقات الجيدة مع الدول العربيّة من خلال ألمانيا
الإتحاديّة بعد دخول السوفيّات إلى المنطقة العربيّة عبر مصر. وفي عام 1956، تراجعت ألمانيا الإتحاديّة عن
تطبيع علاقاتها بإسرائيل بعدما أعلنت "جامعة الدول العربيّة" عن عزمها على بحث تلك المسألة، وتهديد مصر
بالاعتراف بألمانيا الديمقراطيّة ردّاً على أيّة خطوة في هذا الاتجاه، أنظر 122-123. Abediseid, pp.
إحدى الوثائق في الأرشيف السياسيّ في بون، أنّ قرار بون إقامة العلاقات الدبلوماسيّة مع تلّ أبيب إتخذ في عام
1957 بصورة مبدئيّة على أن يُختار الوقت المناسب لذلك لاحقاً، وجاء هذا في أعقاب اقتراح في هذا المعنى
تقدم به بن غوريون في مؤتمر صحفيّ بتلّ أبيب بتاريخ 28 أيار 1957 ، أنظر:

PAAA, Abt.7/726, Hase an Referat 316, Nr. 843/57, Bonn 14.11.1957;

وقارن بـ:

Uwe Müllenmeister , Die Nahostpolitik der sozial-liberalen Koalition 1969-1982, Frankfurt
a.M. ect..1988, p. 83.

MfAA, A 13787, "MfAA Informationsanalyse über die Politik Libanon", Berlin 31.3.1965, 161
Bl.23.

وبعد قطع العلاقات الدبلوماسيّة بين بيروت وبون، تولّت سفارة إسبانيا في بون رعاية العلاقات بين لبنان
وألمانيا الإتحاديّة، فيما تولّت السفارة الفرنسيّة في بيروت رعاية مصالح بون في بيروت، راجع:

BArch, **SAPMO**/NY 4182/1336, "Das Arabisch-westdeutsche Verhältnis nach dem Abbruch
der diplomatischen Beziehungen(Information)", streng vertraulich, Nr. 0265, 17.5.1966,
Bl.121; **PAAA**, IB4/161, Meyer-Lindenberg , betr.: „Abbruch der diplomatischen Beziehungen
zur Bundesrepublik Deutschland durch die arabischen Staaten“, Bonn 8.6. 1965.

BArch, **SAPMO**/NY 4182/1336, „Das Arabisch-westdeutsche Verhältnis nach dem : أنظر: 162
Abbruch der diplomatischen Beziehungen(Information)", streng vertraulich, Nr. 0265,
17.5.1966,

Bl.121- 123. Heinz Herzog, „Die Beziehungen der DDR zu den arabischen Ländern“, in:
„**Vierteljahresbericht, Forschungsinstitut der Friedrich-Abert-Stiftung** 27-30(1967),
p. 249;

MfAA, A 13787, „MfAA Informationsanalyse über die Politik Libanon“, Berlin 31.3.1965, Bl.
35 .

MfAA, C 455/73, Jahresbericht Libanon 1963, Nr. 40/64, Berlin 27.1.1964, Bl. 62.

MfAA, A 13787, "Informationsanalyse über die Politik Libanon", Berlin 31.3.1965, Bl. 23. 163

164 **PAAA**, IB4/144, Munzel an AA, Nr. 49, Beirut 12.2.1965. ويتجلّى موقف لبنان من رحلة
أولبرشت من خلال امتناع سفيره في مصر عن استقبال الرئيس الألمانيّ الشرقيّ عند وصوله إلى محطة سكة

الحديد في القاهرة **PAAA**, IB4/143, An

alle diplomatischen Vertretungen der Bundesrepublik Deutschland, gez. Schirmer, Bonn
15.3.1961.

- PAAA**, IB4/142, Schirmer's Vermerk. Betr.: "Nasser-Einladung an Ulbricht", IB4-82.00/1 165
90.35/VS-NfD, Bonn 29.1.1965.
- PAAA**, IB4/142, Carstens an Diplogerma Beirut usw., Bonn 29.1.1965, 82.00/1-90.35; 166
dersl. IB4/144, Munzel an AA, Nr. 61, Beirut 17.2.1965.
- MfAA**, A 13655, „Mory's Zusammenfassender Bericht über den Aufenthalt der 167
Regierungsdelegation der Republik Libanon anlässlich der Jubiläummesse“, vertrauliche
Dienstsache 1965, Nr. 34/65, ohne D., p. 28.
- MfAA, A 13787, MfAA Informationsanalyse über die Politik Libanon, Berlin 31.3.1965, Bl. 168
36-37.
- PAAA**, IB4/159, Referat IB4, Aufzeichnung betr.: "Reaktion der arabischen Staaten auf 169
die Aufnahme diplomatischer Beziehungen zu Israel, gez. Redies, Bonn 16.3.1965.
- MfAA**, A13787, „Informationanalyse über die Politik Libanon“, Berlin 31.3.1965, Bl. 23. 170
- PAAA**, IB4/159, Munzel an AA, Nr. 118, Beirut 16.3.1965. 171
- BArch, SAPMO/NY 4182/1336**, „Das Arabisch-westdeutsche Verhältnis nach dem 172
Abbruch der diplomatischen Beziehungen(Information)“, streng vertraulich, Nr. 0265,
17.5.1966, Bl. 122, 124, 126f.129.
- تحدّث تقرير للخارجية الألمانية في بون في أعقاب زيارة أولبرشت إلى مصر عن حملة إعلامية مكثفة 173
شنتها برلين (الشرقية) من خلال الصحافة اللبنانية الناصرية والصحف المحافظة، كالحياة والعمل والنهار،
وأن مطبوعات معادية لسياسة بون تجاه إسرائيل كانت توزع على رؤساء الصحف والدوائر الاقتصادية
PAAA, IB4/199, Munzel an AA, ohne Nr., Beirut 5.5.1965. راجع: والمنظمات والمدارس،
- PAAA**, IB4/199, Munzel an AA, Telegramm Nr. 175, 24.4.1965; **dersl.** Munzel an AA, 174
ohneNr., Beirut 26.4.1965; **PAAA**, IB4/199, Raben an AA, III 82.00, Beirut 24.8.1965;
PAAA, Abt. IB4/164(165), Schwarzmann's "Überblick über die Vorgänge
in der sowjetischen Besatzungszone vom Mitte März bis Anfang Juli 1965", Auszug aus
einem Bericht der Dienststelle Berlin vom 12.Juli 1965; Hertzog, p.. 268;**BArch, SAPMO**, NY
4182/1337, „Winzer's Bericht über die Rise des Ministers für Auswärtige Angelegenheiten der
DDR in 5 arabischen Staaten“, Berlin 22.5.1967, Bl. 86.
- PAAA**, IB4/199, Botschaft der Bundesrepublik Deutschland (= Französische Botschaft) 175
an AA, Beirut 14.9.1965.
- BArch P.**, DE1, 49167, „Zscherpe Gespräch mit Nsouli am 8.9.1966“; **PAAA** IB4/199, AA 176
an Botschaft der Bundesrepublik Deutschland (= Französische Botschaft), Beirut 13.10.1965;
- BArch P.**, DA5/9606, Agsten an Weiss, streng vertraulich, 20.12.1966; **BArch** ,P., 177
DA5/9606, Berlin 12.1.1968. Scheffler, pp. 153-154.
- Edmund Röhrner, „DDR- Arabische Staaten: Gemeinsame Interessen und Ziel“, in: 178
Deutsche Außenpolitik 1(1979), 15; Peter Dittmar, „DDR und Israel II“, in:
„Deutschland Archiv“ 7(1977), p. 850.
- Hünsele, pp. 164-165; Müllenmeister, pp. 87-88; Plate, DDR- Außenpolitik, pp. 73-74. 179
- BArch, SAPMO**, NY 4182/1333, Winzer an Ulbricht usw. , Berlin, 28.11.1969, Anlage Dr. 180
Herder vom 27.11.1969, Bl. 150 ; **dersl.** Winzer an Ulbricht usw. , Berlin 28.11.1969, Bl. 149;
DAPDDR, 17/2, p. 1062.
- BArch, SAPMO**, NY 4182/1333, Winzer an Ulbricht usw. , Berlin, 28.11.1969, Anlage Dr. 181
Herder vom 27.11.1969, Bl.150- 152.

- 182 المرجع السابق، الوثيقة نفسها، ص 145-146.
- 183 المرجع السابق، الوثيقة نفسها، ص 145-146.
- 184 Hünslers, Die außenpolitischen Beziehungen, pp. 164-165; Müllenmeister pp. 87-88.
- 185 Von Plate, DDR Außenpolitik, pp. 73-74.
- 186 Von Plate, Der Nahe und Mittlere Osten, op. cit., pp. 674-675.
- وقارن بـ: Friedmann Büttner/Peter Hünslers, „Die politischen Beziehungen zwischen der Bundesrepublik Deutschland und den Arabischen Staaten. Entwicklung, Stand und Perspektiven“, in: Karl Kaiser und Udo Steinbach (Eds.). **Deutsch-arabische Beziehungen**, München/Wien 1981, p. 121.
- 187 عتيق، مرجع سابق، ص 281-283، 310.
- 188 كان هدف رئيس الوزراء الألماني إيرهارد (Erhard) بداية إقامة علاقات قنصلية مع إسرائيل وهو ما عرضه عليها موفده إلى تل أبيب في 7 آذار 1965. أما سبب التحول المفاجئ إلى العلاقات الدبلوماسية، فيعود إلى الانطباع الذي عاد به رئيس ائتلاف حزبي الديمقراطي المسيحي والاشتراكي المسيحي في البرلمان الألماني راينر بارترز (Rainer Barzel) من الولايات المتحدة، ومفاده أن موجة عداة تسود الولايات المتحدة الأميركية ضد ألمانيا الاتحادية من جراء عدم إقدامها على إقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل. ولكي لا يخسر إيرهارد دعم واشنطن لبلاده في مسألة تمثيلها الحصري للشعب الألماني، قرّر الاعتراف بإسرائيل، أنظر: عتيق، مرجع سابق ص 323 - 325 وقارن بـ: Scheffler, p. 149.
- 189 Kai Hafez, „Von der nationalen Frage zur Systempolitik: Perioden der DDR-Nahostpolitik, 1949-1989“, in: **„Orient“**, 1(1995), p. 77.
- Hünslers, pp. 148-149. 190
- 191 **“ man geht davon aus, daß ... die Bundesrepublik Deutschland in ihrem Verhältnis zu Israel und in der Frage der in der VAR tätigen deutschen Experten den Status quo einhält“**. PAAA, IB4. Weber an AA, IB4-82.52, Kairo 26.5.1964.
- 192 **BArch, SAPMO/ NY 4182/1336**, „Das arabisch-westdeutsche Verhältnis nach dem Abbruch der diplomatischen Beziehungen(Information)“, streng vertraulich 17.5.1966, Bl. 119.
- 193 Von Plate, Der Nahe und Mittlere Osten, p. 681. إلى جانب تبعية مصر الاقتصادية لألمانيا الاتحادية، كان من أهداف الولايات المتحدة لمحاربة النفوذ الشيوعي بعد تضاءل النفوذ الفرنسي والبريطاني في الشرق الأدنى عقب حملة السويس، استخدام ألمانيا الاتحادية للقيام بدور سياسي- اقتصادي في المنطقة العربية، أنظر: Büttner/Hünslers, Die politischen Beziehungen der Bundesrepublik Deutschland, op. cit. pp. 119-121; Abediseid, op.cit.,pp. 115-121.
- 194 كان الرئيس المصري عبد الناصر يرى أن المسألة الألمانية قضية تعود أسبابها إلى الحرب العالمية الثانية وتخص الشعب الألماني وحده، الذي يمكنه حلها في ما لو سمحت الظروف الدولية بذلك. وقد اعتبر أن الاختلافات الإيديولوجية بين الدولتين ونظامي الحكم فيهما مسائل ثانوية. Hafez, DDR-Nahostpolitik, op. cit., p. 82.
- 195 أنظر ما سبق.
- 196 يلخص باسم الجسر في كتابه "فؤاد شهاب ذلك المجهول"، بيروت 1988، ص 72 سياسة الرئيس اللبناني شهاب تجاه المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي بأنه " ... حياد بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة" ويضيف قائلاً " ولكنه حياد أقرب إلى الانفتاح الاقتصادي والثقافي على الغرب وفرنسا والابتعاد عن معاداة الاتحاد السوفياتي".
- 197 **MfAA**, 12602, Jahresschlußbericht 1956 der Handelsvertretung Libanon, Beirut 3.1.1957, Friedrich an Schwab, Belrin 19.3.1957, Bl. 166; **Dersl. A 13779**, Böttger an MAI/MAA, streng vertraulich, Beirut o.D., Bl. 17-18; **Dersl. B 2848**, Schwab an Girmus, o.D., Berlin R 122/50790 A, Bl. 14-15; **dersl.** Karame an Commercial Attache der DDR in Beirut, 25.10.1958, Bl. 18; **dersl.** Hänold an Stude/Jansen, o.D., Bl. 26; **dersl.** Stude an Böttger, Berlin 4.7. 1958, Bl. 49; **MfAA**, A 13779, „Auszug aus einem Vermerk über eine Besprechung mit dem Leiter der Handelsvertretung der DDR im Libanon, Koll. Hänold am 24.11.1958“, Berlin 1.12.1958, Bl. 3.

198 أنظر ما سبق.
199 أدين بهذه المعلومات إلى الدكتور هوبرت لانغ (Hubert Lang)، السكرتير الأول الأسبق في سفارة ألمانيا الإتحادية في لبنان.